و اقع المخيمات الفلسطينية في لبنان (بطاقات تعريفية)

تقرير ميداني

حزيران/ يونيو 2025

الفهرس

المقدمة 5
مخيم نهر البارد 7
مخيم نهر البارد بعد 2007: 7
بدء عملية إعادة الإعمار: 8
العمل: 10
الو اقع التعليمي: 10
المياه: 11
الكهرباء: 12
استمرار الإجراءات الأمنية حول المخيم: 12
مرجعية مخيم نهر البارد.. عند من؟ 12
قضية الآثار: 13
الأونروا وحالة الطوارئ: 13
اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا: 14
علاقة المخيم بالمحيط: 14
مخيم البداوي 16
اجتماعات مجموعة عمل التعليم المصغرة في الأونروا: 17
الوضع الاجتماعي والاقتصادي: 18
الو اقع الصحي: 19
البنى التحتية: 20
الكهرباء: 20
المياه: 20
البناء والتطور العمراني: 21
علاقة المخيم بالمحيط: 21
مخيم ضبية 23
الو اقع الاقتصادي والاجتماعي: 23
الو اقع الاقتصادي والاجتماعي: 23
البنى التحتية: 23
الو اقع التعليمي: 24
الو اقع الصحي: 24

الكهرباء:..... 25
المياه: 25
مؤسسات المجتمع المني والجمعيات: 25
مخيم مار إلياس 26
نشأة المخيم: 26
الو اقع الاقتصادي والاجتماعي: 27
العمل:..... 28
الو اقع التعليمي: 28
الو اقع الصحي:..... 29
البنى التحتية:..... 29
الكهرباء:..... 30
المياه: 30
علاقة المخيم بالمحيط: 31
اللجنة الشعبية:..... 31
مخيم شاتيلا (مخيم المجزرة) 33
الو اقع الديموجرافي: 33
الو اقع الاجتماعي والاقتصادي: 34
الو اقع التعليمي: 35
الو اقع الصحي:..... 36
البنى التحتية:..... 37
المياه: 37
الكهرباء:..... 38
الو اقع الأمني:..... 38
اللجان الشعبية:..... 39
مخيم برج البراجنة:..... 40
الملف العمراني: 40
الملف السكاني:..... 41
إدارة المخيم: 41
الوضع الاجتماعي والاقتصادي: 41
الو اقع التعليمي: 42
الو اقع الصحي:..... 42

البنى التحتية:..... 43
المياه:..... 43
مقبرة مخيم برج البراجنة:..... 44
مخيم المية ومية..... 45
الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:..... 46
الو اقع التعليم:..... 46
الو اقع الصحي:..... 47
البنى التحتية:..... 47
الكهرباء:..... 47
المياه:..... 48
مخيم عين الحلوة..... 49
الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:..... 50
الخدمات الاجتماعية والإغاثية:..... 51
الو اقع التعليمي:..... 51
الو اقع الصحي:..... 52
البنى التحتية:..... 52
المياه:..... 53
الكهرباء:..... 53
الوضع الأمني:..... 54
مخيم البص..... 56
الخدمات الاجتماعية والإغاثية:..... 56
الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني:..... 57
الو اقع التعليمي:..... 57
الو اقع الصحي:..... 58
المياه:..... 58
الكهرباء:..... 59
مخيم البرج الشمالي..... 60
الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:..... 60
الو اقع التعليمي:..... 62
الو اقع الصحي:..... 62
البنى التحتية:..... 63

الكهرباء:..... 63
المياه:..... 64
المقبرة في مخيم البرج الشمالي:..... 64
مخيم الرشيدية..... 65
الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:..... 65
التعليم:..... 65
الصحة:..... 66
البنى التحتية:..... 66
الحديقة العامة:..... 67
الكهرباء:..... 67
المياه:..... 67
على الصعيد الأمني:..... 68
اللجان الشعبية والأهلية:..... 68
مقابر مخيم الرشيدية:..... 68
مخيم الجليل (ويفل)..... 70
تاريخ إنشاء المخيم:..... 70
الو اقع الديموجرافي:..... 71
التعليم في المخيم:..... 71
الصحة:..... 72
البنى التحتية:..... 73
المياه:..... 73
الكهرباء:..... 73
الوقود:..... 74
الخاتمة..... 75
توصيات ختامية..... 76

المقدمة

تُعدّ المخيمات الفلسطينية في لبنان أحد أبرز الشواهد الحيّة على استمرار النكبة الفلسطينية وتداعياتها الممتدة منذ سنة 1948. فهذه المخيمات، التي أُنشئت في ظروف طارئة لإيواء اللاجئين، ما تزال حتى اليوم تعاني من أزمات بنيوية متراكمة، في ظلّ غياب الحلول السياسية، وغياب أي مسارات جدية تضمن كرامة اللاجئين، وحقوقهم الأساسية.

يهدف هذا التقرير، الصادر في حزيران/ يونيو 2025، إلى تقديم **صورة ميدانية دقيقة ومفصلة** عن الأوضاع الإنسانية، والاجتماعية، والخدماتية في المخيمات الفلسطينية المنتشرة على الأراضي اللبنانية، من الشمال إلى الجنوب والبقاع. ويستند التقرير إلى مشاهدات ميدانية، وإفادات من السكان، وبيانات رسمية من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئ فلسطيني في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب تقارير من مؤسسات مجتمع مدني عاملة في هذه المخيمات.

تكشف البطاقات الميدانية الواردة في هذا التقرير عن **تدهور خطير في شروط العيش الكريم** داخل المخيمات، نتيجة عوامل مركبة: من تراجع خدمات الأونروا، وتضييق السياسات اللبنانية الرسمية، إلى الانهيار الاقتصادي في البلاد، وأثر الأزمات الإقليمية، مثل الحرب في سوريا، وتداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان. ويترافق ذلك مع ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة، والتسرب المدرسي، والفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، إلى جانب تهالك البنى التحتية، والحرمان من أبسط الحقوق المدنية والاجتماعية.

ومن منظور قانوني، فإن الواقع الموصوف في هذا التقرير **يطرح تساؤلات جوهرية حول التزامات الدولة اللبنانية، ووكالة الأونروا، والمجتمع الدولي** تجاه اللاجئين الفلسطينيين، استنادًا إلى أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى رأسها:

- **اتفاقية اللاجئين لعام 1951.**
- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.**
- **اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.**
- **وغيرها من المواثيق التي تضمن الحقّ في التعليم، والصحة، والسكن اللائق، والكرامة الإنسانية.**

يُعدّ هذا التقرير وثيقة توثيقية وتحليلية، تستهدف ليس فقط رصد واقع المخيمات، بل أيضًا تسليط الضوء على **مواطن التقصير والإهمال البنيوي**، وتحفيز الجهات المعنية على التحرك نحو **حلول مستدامة تحفظ الحقوق، وتحترم الكرامة.**

مخيم نهر البارد

يقع مخيم نهر البارد شمال لبنان على بعد 16 كلم من مدينة طرابلس، أنشأ في سنة 1949، بمساحة تقدر حينها بكيلو متر مربع واحد، بمبادرة من الصليب الأحمر الدولي، لتوفير الإقامة للاجئين الفلسطينيين الذين قدموا من بحيرة الحولة ومحيطها، شمال فلسطين، وقدر عدد سكان المخيم حينها بـ 6 آلاف فردًا، أما اليوم فقد بلغ عدد سكانه أكثر من 48 ألف نسمة[1].

تنحدر معظم عائلات مخيم نهر البارد الذين كانوا قد قدموا أصلًا من قرى وبلدات الجليل في شمال فلسطين، ولا سيما سعسع، وصفورية، والدامون، والسموعي، والغابسية، والشيخ داوود، وعمقا، وصفد، وشفا عمر، وقد سميت حارات المخيم بأسماء تلك القرى والبلدات، لتصبح رمزًا للهوية والتمسك بقراهم.

وكان المخيم يُعدّ السوق التجاري الناشط للمناطق المجاورة، فاشتهر بأسواقه التجارية المتنوعة من الأدوات المنزلية، والكهربائية، والصناعية، والغذائية، ومئات المحلات التجارية، والمعامل الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة، والصيدليات، والعيادات الطبية، والمستوصفات، بالإضافة إلى عشرات المؤسسات الاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والأندية الرياضية، ويضمّ آلاف المتعلمين من أطباء، ومهندسين، ويد عاملة ذات كفاءة ومهارة عالية، مما أعطاه الطابع التعليمي والتجاري بشكل عام.

في 2007/5/20، اندلعت مواجهات عنيفة بين الجيش اللبناني وجماعة فتح الإسلام التنظيم المسلح غير الفلسطيني، الذي سيطر على المخيم بقوة السلاح، مما أدى إلى مواجهات عنيفة انتهت بهجرة أهالي المخيم جميعًا، وتشريد ما يقارب 27 ألف لاجئ فلسطيني إلى المخيمات الفلسطينية الأخرى وتدمير نهر البارد بالكامل[2].

مخيم نهر البارد بعد 2007:

في 2007/10/2 عاد أول قسم من العائلات المهجرة، بعد انتهاء المعارك في 2007/9/2، وسيطرة الجيش اللبناني على كامل المخيم، إلى ما يطلق عليه المخيم الجديد، وهي عقارات مملوكة للاجئين الفلسطينيين من سكان المخيم كمرحلة أولى.

وفي 2008/6/23، وبدعوة من الحكومة اللبنانية، عقد مؤتمر فينّا في النمسا، بمشاركة عدد من الدول الأوربية، والخليجية، لتأمين الأموال اللازمة لإعادة إعمار المخيم، والتي بلغت نحو 445 مليون

[1] للمزيد انظر: مخيم نهر البارد للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://2h.ae/ZtXo

[2] المرجع نفسه.

دولار أمريكي، حيث تكلفت وكالة الأونروا مهمة إعادة إعمار المخيم، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية، من خلال لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والدول الممولة للمشروع.

وفي 2009/3/9، أقيم احتفال وضع حجر الأساس لبدء عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد، في حفل ضخم وسط المخيم، شارك فيه ممثلون عن الأونروا، والسفارة الفلسطينية، والحكومة اللبنانية، وقائد الجيش اللبناني، وسفيرة الاتحاد الأوروبي، وممثلين عن الدول المانحة، وسفراء دول رئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وإيطاليا، والصين، ومصر)، والفصائل الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، واللجنة الشعبية والأهلية لإعادة الإعمار، وحشد من الأهالي[3].

بدء عملية إعادة الإعمار:

تم تقسيم المخيم عند بداية موضوع الإعمار إلى قسمين" المخيم الجديد والمخيم القديم".

المخيم القديم: هو المنطقة التي استأجرتها الأونروا في سنة 1949، والتي تخضع لخدمات الأونروا، وتتميز بالطرق الضيقة، والكثافة السكانية العالية، حيث يقدر عدد سكانه، بحسب إحصاءات الأونروا بداية سنة 2007، بنحو 36 ألف نسمة.

المخيم الجديد: هي المناطق العقارية التي تمّ شراؤها من قبل سكان المخيم، وعلى نفقتهم الخاصة للتوسع، بسبب ازدياد العدد الطبيعي للسكان، ويقدر عدد سكان المخيم الجديد بنحو 10 ألاف نسمة.

عاد أهالي المخيم الجديد إلى منازلهم المدمرة بشكل جزئي، وقاموا بإعادة ترميمها، والسكن بها على نفقتهم الخاصة، بمساعدة بسيطة من بعض المؤسسات الأوروبية والإغاثية، دون مساعدة من قبل الأونروا ،التي وضعت لإعادة ترميم المخيم الجديد مبلغ 122 مليون دولار، ولم يتسلم الأهالي سوى بدل الأثاث بمبلغ قيمته 5 آلاف دولار، أما الترميم والتعويض عن نحو 300 سيارة محروقة فلم يتمّ حتى يومنا هذا.

أما المخيم القديم، والذي دمر بشكل كامل، واجه مشاكل عديدة أدت إلى تأخير عميلة الإعمار حتى يومنا هذا، وأصبح التأخير هاجسًا أساسيًا عند الأهالي الذين فقدوا منازلهم.

وقد بدأ العمل بإعادة إعمار المخيم القديم بشكل فعلي، منتصف سنة 2009، بعد أن قُسم إلى ثمانية أقسام، أطلق على كل قسم اسم "رزمة"، وكل رزمة قسمت إلى "بلوكات"، لكن سير الإعمار كان بطيئًا جدًا، بسبب التأخير بمنح التراخيص من قبل مديرية الآثار، فضلًا عن بيروقراطية الإجراءات لدى الأونروا ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني. فقبل البدء بالإعمار هناك سلسلة من الخطوات يجب

[3] للمزيد انظر: تقرير معلومات (13): أزمة مخيم نهر البارد، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، صدر في سنة 2010:
https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/13_Nahr_al-Barid_1-10.pdf

اتباعها وهي: التشاور مع الأهالي بما يتعلق بحقوقهم، ومساحات بيوتهم، ومن ثمّ تبدأ عملية توزيع البيوت على الخرائط، بعد ذلك وضع تصميمات مبدئية، ومناقشتها مع الأهالي، ومن ثمّ توقيعهم على هذه التصاميم، والحصول على موافقة استشاريي الحكومة، والتنظيم المدني، ومديرية الآثار، ومن ثمّ طرح المناقصة وبعد هذا كله يبدأ العمل.

رقم الرزمة	عدد المباني	عدد العائلات
1	145	423
2	197	666
3	228	638
4	256	720
5	272	788
6	166	509
7	247	735
8	109	376
	1,348 مبنى	4,855 عائلة

وسط هذا التأخير، فقد أنجزت الأونروا، حتى هذه اللحظة، نحو 90% من المخيم القديم، وسلمت هذه المنازل إلى أصحابها، ما يزال بعض الرزم في مخيم نهر البارد بلا إعمار بسبب النقص الشديد في التمويل، حيث يشمل المشروع إعادة إعمار 4,939 وحدة سكنية لعائلات، بالإضافة إلى 1,213 محلًا تجاريًا، ومجمع للوكالة، وكامل البنى التحتية للمخيم. وقد تمّ إنجاز 4,029 وحدة سكنية حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وقد تسلمت كل عائلة مفاتيح منازلها المعاد بناؤها، بالإضافة إلى تسليم 1,055 محلًا تجاريًا لأصحابها، مما يساعد على إعادة إحياء الاقتصاد في المخيم.

وفي وقت لاحق، سمح التمويل المتوافر، خلال سنة 2024، ببناء 225 وحدة سكنية لعدد من العائلات، مع تحديد منتصف عام 2024 موعدًا لعودتهم إلى منازلهم. ومع ذلك، كانت الأونروا ما تزال بحاجة إلى 37 مليون دولار لإتمام مشروع البناء واختتامه، مما يعني أن هناك 480 عائلة أخرى بحاجة إلى إعادة إعمار منازلها. وما زالت على قوائم الانتظار[4].

ومؤخرا قدم بنك التنمية الألماني (KFW) 15 مليون دولار لاستكمال بعض البلوكات الباقية، حيث سينفق منها 11.5 مليون على استكمال إعمار جزء من الوحدات السكنية الباقية، وسينفق ما قيمته 4.5 مليون على مشاريع تنموية مجتمعية داخل المخيم، ويتوقع أن يبقى ما قيمته 6% من البلوكات الباقية تحتاج إلى تمويل كي يستكمل إعمار المخيم بشكل كامل. ومن المفترض أن تبدأ عجلة الإعمار في

[4] للمزيد انظر: وكالة قدس برس للأنباء، 2023/9/4: https://qudspress.com/74888/

نيسان/ أبريل أو أيار/ مايو 2025، خصوصًا أن الخرائط والتصاميم للمنازل كلها جاهزة بعد أن تُستكمل المناقصات، وتفض العروض مع شركات البناء والمقاولات.

وفي سياق متصل، سيتم البدء في مشروع إعادة إعمار وتأهيل المباني المهدمة، والتي تقع في المخيم الجديد، بعد أن تمّ تقديم هبة مالية بقيمة مليون دولار من صندوق التنمية الكويتي.

وهناك مقترحات مقدمة من لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والأونروا لتركيب عدادات كهرباء مركزية على مداخل مخيم نهر البارد، على أن يتمّ توصيل الكهرباء بشكل قانوني لكل منازل المخيم، وتركيب ديجنترات (المفاتيح الكهربائية) بقوة 15 أمبير لكل منزل، مقابل سداد 16 دولار شهريًا، وهناك توجه بالبدء بذلك في الأيام القريبة القادمة[5].

العمل:

كان النشاط التجاري في المخيم مصدرًا رئيسيًا للعمل، بالإضافة إلى العمل الزراعي في القرى اللبنانية المجاورة. لكن أحداث 2007 أثرت بشكل كبير في الأوضاع الاقتصادية، والعمل داخل المخيم، إذ خسرت العائلات في معظمها أموالها، وممتلكاتها، ومصادر رزقها، ومنذ ذلك الحين باتت تعتمد على المساعدات العينية والمادية البسيطة، التي تقدمها الأونروا، والمؤسسات الاجتماعية الأُخرى. ومع بداية إعادة الإعمار داخل المخيم، عمل عدد من شباب المخيم بمشروعات الإعمار، وعاد البعض منهم لافتتاح محالهم التجارية، التي أعادت الأونروا إعمارها، وكذلك افتتاح العديد من المؤسسات التجارية، سواء على الشارع الرئيسي للمخيم أم على الأوتوستراد الرئيسي، الذي يمرّ بمحاذاة المخيم من الناحية الشرقية بالقرب من منطقة المحمرة، إلاّ إن هذه المشروعات لا تستوعب جميع القوة العاملة العاطلة عن العمل. وأدى هذا الوضع إلى تفاقم الهجرة من المخيم، ولا سيما الهجرة غير الشرعية. وفي أيلول/ سبتمبر 2022، كان العديد من سكان نهر البارد من بين ضحايا حادثة غرق مركب مهاجرين قبالة الساحل السوري[6].

الو اقع التعليمي:

قبل سنة 2007، كان لوكالة الأونروا مجمع يضمّ ستة مدارس ومركزًا صحيًا ومكاتب للإغاثة. لكن هذا المجمّع دمّر بالكامل خلال الأحداث، وتم نقل الطلاب إلى مخيم البداوي وطرابلس.

[5] للمزيد انظر: موقع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، 2023/7/28: https://2h.ae/gjhl

[6] للمزيد انظر: مخيم نهر البارد، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية:
https://www.palquest.org/ar/overallchronology?synopses=&nid=38262

هذا الواقع دفع الأونروا إلى بناء مدارس موقتة من صفائح معدنية (براكسات) في المناطق المجاورة للمخيم ولمخيم البداوي. وبسبب طبيعة هذه المباني، عانى الطلاب بسبب ضيق المساحة والضجيج والحر الشديد في الصيف والبرد القاسي في الشتاء. وبين سنتي 2011 و2013، أعادت الأونروا بناء خمس مدارس ومعهد الشمال للتعليم المهني التابع لمركز سبلين للتعليم المهني والتقني[7]، وهي: ثانوية عمقا المختلطة، ومجمع مدارس مزار ومجدو (الذي افتتح في سن 2023)، ومدارس طوباس، وغزة، والمنارة، وجبل طابور، وبتير[8]. ويعاني طلاب المخيم من تدني نسب النجاح في الشهادات المتوسطة كباقي المخيمات الفلسطينية في لبنان.

يضمّ المخيم 18 روضة، منها تابعة لجمعيات أهلية فلسطينية، كجمعية النجدة، وبيت أطفال الصمود، وغسان كنفاني، وغيرها من الجمعيات، ومنها مستقلة كمشاريع استثمارية تعود لأساتذة متقاعدين أو لخريجين جامعيين، تتوزع ما بين داخل المخيم وأطرافه. ويبلغ عدد الأطفال في هذه الروضات 1,481 طفلًا. ويفتقر القسم الأكبر من الروضات إلى بناء صحيح وصحي، وكذلك إلى أدوات ووسائل خاصة لتنمية مهارات رياض الأطفال[9].

المياه:

ما يزال أهالي مخيم نهر البارد يعانون بسبب ملوحة المياه، بسبب قرب المخيم من شاطئ البحر، وانخفاض منسوب المياه الجوفية، مما اضطر الأونروا إلى تعميق الآبار الارتوازية، في سبيل التخلص أو التخفيف من نسبة الملوحة العالية في المياه، فضلًا عن الزيادة الديموجرافية في المخيم، وحاجة الأهالي للمزيد من المياه، ولا سيما في فصل الصيف. وقامت الأونروا بتأهيل بئر مياه جديد للمخيم، وبناء خزان كبير في حي صفورية، بالإضافة إلى الآبار السابقة، إلا أن مشكلة النقص في المياه، وبشكل خاص المناطق المرتفعة، ما زالت قائمة، كما انسحب هذا الأمر على سكان المخيم الجديد من المخيم، وعلى آبار المياه المتوافرة هناك، حيث زادت ملوحة معظم الآبار، وهذا الأمر بات يستدعي تركيب محطات تحلية للمياه، للتخلص من هذه المشكلة الطارئة، والتي يتوقع أن تتفاقم في السنوات القادمة، في حال استمر تدني نسبة المتساقطات خلال فصول الشتاء المتعاقبة[10].

---

[7] المرجع نفسه.

[8] للمزيد انظر: مخيم نهر البارد، موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية: https://2h.ae/vBoF

[9] المرجع نفسه.

[10] للمزيد انظر مثلًا: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2022/8/3: https://refugeesps.net/p/21821. والمركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/1: https://palinfo.com/?p=852232

الكهرباء:

يتغذى مخيم نهر البارد من خلال كابل رئيسي موصول تحت الأرض من محطة دير عمار. لكن هذا الكابل معرض دائمًا للأعطال، وانقطاع التيار الكهربائي بشكل كبير عن المخيم، لأن صيانته تحتاج إلى آلية متوافرة فقط في منطقة الشمال، كي تحدد مكان العطل فنيًا، ويتمّ الحفر على المكان المحدد، بدلًا من حفر جميع الشوارع بشكل عشوائي. لكن عملية الحصول على هذه الآلية معقد ة، وتحتاج إلى الكثير من الإجراءات والاتصالات ليتم تكليفها بالأمر، أو توفيرها. وكثيرًا ما طالبت اللجان الشعبية المرجعيات وشركة كهرباء لبنان بالإسراع بإعادة العمل على تشغيل خط التوتر الهوائي الموجود سابقًا، والذي كان يغذي المخيم بالكهرباء بعد تعطل الخط الأرضي، وخروجه من الخدمة. علمًا أن 90% من سكان المخيم يقومون بتسديد فواتير الكهرباء لشركة كهرباء لبنان[11].

استمرار الإجراءات الأمنية حول المخيم:

18 سنة مرت على انتهاء المواجهات العسكرية في نهر البارد، وما يزال الأهالي محاصرون داخل مخيمهم المحاط بسياج حديدي يصل طوله المترين، وبحالة عسكرية مشددة عبر حواجز الجيش اللبناني المنتشرة على مداخل المخيم الخمس. هذه الإجراءات العسكرية جعلت من المخيم شبه معزول عن جواره، وذلك بعد أن استبدل أوتوستراد طرابلس حمص، والذي كان يمر من وسط المخيم، قبل تدميره، بالأوتوستراد والخطّ السريع الذي تمّ إنشاؤه حديثًا ليمر خارج المخيم، حيث انتقلت معظم المؤسسات التجارية، والمطاعم، والمحال الأخرى، إلى جانبي هذا الأوتوستراد. هذه التطورات جعلت من المخيم مكانًا مشلولًا اقتصاديًا، لا يفضل أحد دخوله، بعد أن كان مقصدًا للعديد من الأغنياء والفقراء، الذين كانوا يقصدوه لشراء مستلزماتهم المختلفة، التي تتميز بالجودة، والسعر الرخيص.

مرجعية مخيم نهر البارد.. عند من؟

تتعدد المرجعيات السياسية والأمنية في مخيم نهر البارد، لكن المتفق أن الجانب الأمني حصريًا بيد الدولة اللبنانية، التي تتواجد في المخيم عبر الجيش اللبناني، ومخابرات الجيش، وقوى الأمن الداخلي، وتنقسم المهام الأمنية بين هذه الأقسام الثلاث، التي أصبح لديها مراكز أمنية ومخافر في المخيم الجديد، وعلى كامل حدود المخيم.

في حين بقي الشقّ الاجتماعي والسياسي لدى الفصائل الفلسطينية، واللجنة الشعبية الموحدة، التي تضمّ فصائل منظمة التحرير والتحالف، بالإضافة للممثلين عن الأئمة، والخطباء، والجمعيات

[11] للمزيد انظر مثلًا: الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/9/3: https://2h.ae/uwzE. وموقع نداء الوطن، 2023/9/3: https://2h.ae/yDMB

النسائية، ويقتصر دور اللجنة الشعبية على الجانب الاجتماعي، والتنسيق بين الفصائل والأونروا ومؤسسات المجتمع المدني، في حين تتركز عمل الفصائل الفلسطينية في مخيم نهر البارد على الشقّ الإعلامي والسياسي الوطني.

وتفرض السلطات الأمنية اللبنانية على المؤسسات الشبابية والمدنية ضرورة الحصول على تراخيص وعلم خبر من وزارة الداخلية اللبنانية، للعمل في مخيم نهر البارد، وممارسة أي نشاط اجتماعي، أو خدماتي، أو ثقافي.

قضية الآثار:

في أثناء إزالة الركام والألغام في المخيم في شباط/ فبراير 2009، تمّ العثور على بعض الأعمدة من الغرانيت، وعلى أثر ذلك أبلغت دائرة الآثار في وزارة الثقافة التي قامت بدورها بكشف ميداني في المخيم في 2009/03/11. وبعدها بأيام، طلبت وزارة الثقافة اللبنانية إيقاف العمل الذي يجري في المخيم، ثمّ ناقش مجلس الوزراء القضية، واتخذ قرار يقضي بطمر هذه الآثار حسب المعايير الدولية، واستكمال عملية الإعمار مع الحفاظ على هذه الآثار دون تدميرها، أو جرفها.

الأونروا وحالة الطوارئ:

أعلنت وكالة الأونروا عن حالة الطوارئ في مخيم نهر البارد لإنقاذ أهالي المخيم، ومساعدتهم حتى عودتهم إلى منازلهم، وقدمت لهم تقديمات اجتماعية، وأخرى مالية، وقامت برفع نسبة تغطية الطبابة إلى التغطية الشاملة، وتبنت مشروع مساعدة العائلات المستأجرة بمبلغ 200 دولارًا شهريًا. لكن الأونروا لم تستمر بتقديماتها الاجتماعية والمالية هذه، بالرغم من استمرار نكبة الأهالي، فما يزال نحو 400 عائلة من أهالي المخيم نازحة، ولم تعد إلى منازلها حتى الآن، وتسكن في منازل مستأجرة، إما داخل المخيم أو خارجه، ويعانون أوضاعًا اجتماعية واقتصادية صعبة، جراء نكبتهم، وتدمير منازلهم، وممتلكاتهم.

استمرت الأونروا بتقديم خدماتها للأهالي بنسبة 100% حتى بداية سنة 2013، حتى بدأت بالتهرب من مسؤولياتها تجاه الأهالي، فبدأت بتخفيض نسبة الطبابة لأصحاب الأمراض المستعصية من سرطان، وغسيل كلى، وقلب مفتوح. ثم تسارعت الأحداث حتى تراجعت الأونروا عن العديد من خدماتها الاجتماعية والمالية، فألغت برنامج الطوارئ، وخفضت نسبة الطبابة إلى 60% بالنسبة للعمليات من المستوى الثالث، و90% للعمليات من المستوى الثاني، بعد أن كانت 100%، وخفضت بدل الإيجار الذي كان يعطى للعائلات المستأجرة إلى 75 دولارًا شهريًا، بعد أن كان في بداية الأزمة يصل إلى 250 دولارًا شهريًا، كذلك شطبت العديد من العائلات المستفيدة من هذه الخدمة، فضلًا عن شطبها مئات

العائلات من التقديمات الاجتماعية وحصرها بـ"عائلات العسر الشديد"، على الرغم من أن جميع عائلات مخيم نهر البارد يُعدّون من حالات العسر الشديد.

اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا:

أكدت اللجنة الشعبية في مخيم نهر البارد أن عدد العائلات الفلسطينية القادمة من سوريا، والتي لجأت إلى مخيم نهر البارد في بداية الأزمة في سنة 2011، وصلت إلى 650 عائلة فلسطينية، سكن أغلبها في المستودعات، والمخازن، وكراجات السيارات، وفي المساكن الجاهزة أو البركسات، التي بنتها الأونروا في سنة 2007 لإيواء قسم من عائلات مخيم نهر البارد الذين فقدوا منازلهم بسبب حرب 2007. انخفض عدد العائلات الفلسطينية السورية في المخيم بشكل تدريجي، حيث هاجر البعض إلى أوروبا، والبعض الآخر غادر المخيم بسبب التضييق الأمني عليهم من قبل الجيش اللبناني، الذي فرض عليهم دخول المخيم عن طريق مدخل واحد، وهو العبدة الشمالي، بالرغم من وجود 5 معابر للمخيم، وفرض الجيش اللبناني عليهم مراجعته، وتجديد تصاريحهم وإقاماتهم، ولم يبق في المخيم سوى عشرات العائلات فقط.

علاقة المخيم بالمحيط:

يتمتع مخيم نهر البارد وأهله بعلاقة جيدة مع الجوار اللبناني منذ عقود، بسبب العلاقات الاجتماعية المتداخلة، والمصاهرة بين الطرفين، وتاريخ المخيم الذي يمتاز بالحيادية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية. لكن أزمة سنة 2007 أدت إلى فتور في العلاقة بين الطرفين بسبب سقوط عدد من جنود الجيش اللبناني من أبناء الجوار، حيث تعمل المرجعيات الفلسطينية بالتنسيق مع القوى اللبنانية في الجوار والمرجعيات السياسية والاجتماعية لترميم العلاقة، والتي أدت إلى عودة العلاقات إلى طبيعتها، وعادت الزيارات الرسمية والشعبية من قبل الطرفين، والمشاركة بالمناسبات الوطنية، والاجتماعية.

وتعمل القوى الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني اللبنانية والفلسطينية إلى مزيد من الأعمال التي من شأنها تقوية العلاقة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وتمتينها، حيث بدأت هذه المؤسسات بالعديد من الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية، التي من شأنها تعزيز العلاقة بين المجتمعين.

وما يزال التحدي الأكبر لسكان المخيم هو التغلب على المعوقات التي تحول دون استكمال المخيم سواء التحديات المالية، والتغلب على البيروقراطية المعتمدة من مديرية الآثار والجهات الاستشارية لدى السلطات اللبنانية، وعلى الأونروا في تأمين الأموال اللازمة لإعادة إعمار الرزم الباقية من المخيم القديم، والإسراع في عملية الإعمار، والتعويض على الأهالي في المخيم الجديد.

مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين[12]:

حقائق وأرقام	خدمات ومراكز الأونروا
تأسس في سنة 1949	مكتب خدمات المخيم: 1
المساحة: 0.2 كم^2	المركز الصحي: 1
عدد المسجلين لدى الأونروا: 48,421 حتى نهاية سنة 2023	المدرسة: 7
	مركز التدريب المهني والتقني: 1
	الإغاثة والخدمات الاجتماعية.

[12] للمزيد انظر: مخيم نهر البارد للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://2h.ae/ZtXo

مخيم البداوي

هو أحد المخيمات الفلسطينية في شمال لبنان، والذي أنشأته الأونروا في سنة 1955، على تلة مساحتها كيلو متر مربع واحد، شمال شرقي مدينة طرابلس. معظم سكان هذا المخيم هم من اللاجئين الفلسطينيين من سكان الجليل، والمناطق الساحلية الشمالية من فلسطين، ومدن عكا، وصفد، وحيفا، ويافا وقراها، وأهم هذه العائلات من قرى البروة، والخالصة، والجش، وسحماتا، وشفاعمرو، وصفورية، وسهل الحولة، والصفصاف، وعين الزيتونة، وشَعب، والناعمة، والظاهرية...

عبر السنوات لجأ فلسطينيين من مخيم النبطية، الذي دمرته الغارات الإسرائيلية في سنة 1974، وتل الزعتر الذي دمرته الحرب اللبنانية في سنة 1976، ومن مخيم نهر البارد إثر أحداث الصراع في شمال لبنان في سنة 2007؛ بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين والسوريين إثر الحرب السورية.

ويقدر تعداد سكان هذا المخيم المسجلين في وكالة الأونروا في نهاية سنة 2023، بأكثر من 22,817 نسمة، موزعين على 3,857 عائلة. إلا أن إدارة الإحصاء المركزي في لبنان والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2017 تقر بأن عدد سكان المخيم 17,995[13].

لهذا المخيم مدخلان؛ أحدهما من ناحية الجنوب، والآخر من ناحية الشمال، ولا يخضع بشكل مباشر لإجراءات القوى الأمنية اللبنانية، بل هناك العديد من المواقع التابعة للجيش اللبناني على مسافة قريبة من المخيم، وتقوم بمتابعة الواقع الأمني للمخيم بالتنسيق مع اللجنة الأمنية داخل المخيم، حيث يتمّ تسليم المطلوبين للقضاء عبر هذا الإطار المتفق عليه. وقد تمّ اعتقال العديد من الأشخاص المطلوبين من المخيم وتسليمهم للجهات الأمنية اللبنانية بتهم مختلفة، حيث يتمّ إحالتهم للجهات الأمنية أو القضائية اللبنانية ذات الصلة. وقد قام الجيش اللبناني في نيسان/ أبريل 2025 بإغلاق الكثير من الطرقات الفرعية التي تؤدي إلى المخيم بهدف حصر الدخول والخروج من المداخل الرئيسية للمخيم فقط[14].

وبما أن المخيم متداخل مع الأحياء اللبنانية المجاورة، وخصوصًا وادي النحلة، وجبل البداوي، وغيرها من الأحياء... فإن العديد من العائلات اللبنانية تسكن داخل المخيم، وتتسوق من المخيم، وتتعالج داخل مستشفى المخيم، ومستوصفاته، التابعة لمؤسسات المجتمع المدني، كمؤسسة بيت أطفال الصمود، والنجدة الاجتماعية، ومؤسسة الشفاء الطبية. كذلك هناك علاقات مصاهرة واسعة الانتشار بين العائلات اللبنانية والفلسطينية، بالإضافة إلى بعض العائلات السورية... وبالرغم من

---

[13] للمزيد انظر: مخيم البداوي للاجئين، موقع وكالة الأونروا: bit.ly/4kJGAMC. وانظر أيضاً: مخيم البداوي، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية: https://www.palquest.org/ar/overallchronology?synopses=&nid=36408

[14] للمزيد انظر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/4/10: https://refugeesps.net/p/30563

الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمرّ بها سكان المخيم، إلا أنهم منسجمون اجتماعيًا، وينعكس ذلك إيجابًا على الهدوء والاستقرار الأمني والاجتماعي الذي يعيشه السكان في المخيم وجواره[15].

يعاني هذا المخيم من كثافة سكانية عالية جدًا، خصوصًا بعد أزمة مخيم نهر البارد، والأزمة السورية بعد سنة 2011، حيث ما زالت الكثير من عائلات مخيم نهر البارد تسكن في مخيم البداوي، أو بجواره، نتيجة التأخير في إعادة إعمار منازلهم. وهذا الواقع زاد من الضغوط على سكان المخيم، حيث أن المرافق الأساسية، من مياه، وكهرباء، وشوارع، وغيرها، لا تكفي بالأساس لأهالي المخيم؛ مما زاد من معاناتهم، وزاد من نسبة البطالة، والتي لامست 80% حسب المسح الاجتماعي الاقتصادي الذي قامت به الأونروا بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بلبنان في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بالإضافة إلى الدراسات التي قامت بها العديد من المؤسسات الأهلية العاملة في مخيمات الشمال لاحقًا، والتي أكدت أن نسبة الفقر والبطالة في مخيم البداوي تتجاوز 85%[16]، بالتزامن مع ارتفاع نسبة التسرب المدرسي بشكل مضاعف، إذ زادت من 8% إلى نحو 16% في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، بسبب تراجع مستوى التعليم في المخيم إلى أدنى مستوياته، وذلك لأن الأونروا ما زالت تعتمد نظام الفترتين في بعض مدارسها، ناهيك عن الاكتظاظ في الغرف الصفية، والتي تتراوح بين 40 إلى 45 طالبًا، والذي يؤدي إلى تدني مستويات النجاح في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، مما أجبر إدارة الأونروا في لبنان وإدارة التعليم في أيار/مايو 2023 إلى عقد ورش عمل في سبلين، وتشكيل فرق عمل صغيرة لمعرفة الأسباب، وإيجاد الحلول لها، ولمتابعات أولويات تحسين التعليم في لبنان[17].

اجتماعات مجموعة عمل التعليم المصغرة في الأونروا:

وخلال أيار/ مايو وحزيران/ يونيو عقدت مجموعة عمل التعليم المصغرة عدة اجتماعات لمتابعة القضايا؛ تحديدًا سياسة الترفيع الآلي للطلاب، وموعد بدء العام الدراسي، بحضور مديرة شؤون الأونروا في لبنان د. دوروثي كلاوس، ونائبها ميرا طومسون، مع مديري مدارس الأونروا وإدارة التعليم في مكتب لبنان الإقليمي وفي المناطق. واختتمت الاجتماعات بعدد من التوصيات التي تهدف إلى سدّ فجوات التعلم لدى الطلاب ومنها[18]:

---

[15] للمزيد انظر: مخيم البداوي، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية:
https://www.palquest.org/ar/overallchronology?synopses=&nid=36408

[16] للمزيد انظر: ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2023/6/3:
https://bit.ly/43Gd5Vc

[17] للمزيد انظر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2023/5/5: https://refugeesps.net/p/24788

[18] للمزيد انظر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2023/5/5: https://refugeesps.net/p/24788، و2023/5/28: https://refugeesps.net/p/25029، و2023/6/11: https://refugeesps.net/p/25189

أ. **تعليق الترفيع الآلي**: وكإجراء بديل أوصت مجموعة العمل المصغرة بأن الانتقال من صف إلى آخر عبر المراحل التعليمية يتطلب تحقيق علامة 8 من 20. بالنسبة للصفين التاسع والثاني عشر يعتمد النجاح على نتائج الامتحانات الرسمية.

يضمن هذا الإجراء نجاح الطلاب المستعدين للترفع للصف التالي، بينما الطلاب الذين يعانون من مشكلة الفاقد التعلمي على مدى السنوات الماضية ستُمنح لهم الفرصة للتعويض والنجاح في العام الدراسي الجديد. يُظهر التحليل أن الطلاب الذين لا ينجحون في صفهم معرضون للرسوب في الصف التالي إذا لم يتم منحهم الفرصة لإعادة صفهم، مما يؤدي إلى وصولهم لحالة من الإحباط تدفعهم للتسرب من المدرسة. إن إعادة النظر في سياسة الترفيع الآلي، وتقديم فرصة ثانية عادلة للطلاب الذين عانوا من مشكلة الفاقد التعلمي على مدى السنوات الماضية ستدعمهم لتحسين إنجازاتهم التعلمية الشاملة في جميع الصفوف، وعكس النمط السائد للتسرب من المدرسة، خاصة بين الصبيان في الصف التاسع والصفوف السابقة.

ب. **تقديم دعم إضافي للصفوف الأساسية والمدارس** مع التركيز على مدارس الصبيان (الصفوف السابع، والثامن، والتاسع). تمّ تحديد أولوية أخرى تتمثل في إعطاء أهمية لجهوزية المدرسة والطلاب لدخول المدرسة، وذلك بدءًا من العام الدراسي 2024-2025.

ج. **تفتح المدارس أبوابها للطلاب في بداية شهر تشرين الأول**: سيُعطي ذلك وقتًا إضافيًا لمديري المدارس والمعلمين للتحضير لافتتاح العام الدراسي، وإجراء التشكيلات الصفية، والمشاركة في التدريبات خلال أيلول/ سبتمبر. كذلك سيساعد في الحصول على صورة أوضح عن أعداد الطلاب في بداية العام الدراسي، ما يسهل عملية التشكيلات الصفية.

وأكدت د. كلاوس أن إدارة التعليم في الأونروا ستتشاور مع المجتمع ومسؤوليه حول التوصيات المذكورة أعلاه قبل تنفيذها. وأضافت أن مجموعة العمل ستواصل مناقشاتها حول الأولويات الأخرى التي تم تحديدها في اللقاء الموسع الذي تمّ عقده في 2-2023/5/3.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي:

يمارس عدد لا بأس به من سكان المخيم أعمال يومية تخضع للعرض والطلب، خصوصًا في أعمال البناء، والأعمال الحرفية الأخرى في أعمال النجارة، والألمونيوم، وطلاء المنازل، وصيانة السيارات بكل أشكالها، فضلًا عن اشتهار مخيم البداوي بوجود بعض المعامل المختصة بصناعة الشوكولاتة. وينتشر في المخيم، أيضًا، عدد من المتاجر الصغيرة، التي تتنوع بين محال لبيع المواد الغذائية، والمطاعم،

والخضروات، واللحوم، والحلويات، بالإضافة إلى محلات الألبسة، وتزيين الشعر، ومحلات بيع الهواتف الخلوية وصيانتها، وتقديم خدمات الإنترنت، ومحلات تكرير المياه التي وصل عددها إلى نحو 9 محلات.

لكن هذه الأعمال لا توفر دخلًا ثابتًا للعائلات، بسبب عدم توافر فرص العمل اليومية واستمراريتها، مما يجعل الكثير من العائلات تعيش دون خطّ الفقر، حيث أشارت الدراسات التي قام بها مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للأونروا في منطقة الشمال خلال سنة 2019، أن هناك نحو 67% من عائلات مخيم البداوي مصنفة ضمن فئة العائلات الفقيرة، وأن هناك ما نسبته 10% يصنفون ضمن فئة العسر الشديد، وتقدم لهم الأونروا بعض المساعدات المادية، والتي لا تتجاوز 11 دولارًا للفرد الواحد شهريًا، والتي تُعدّ غير كافية لسدّ حاجاتهم الأساسية، في ظلّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في لبنان، وغلاء المعيشة.

يعتمد عدد لا بأس به من عائلات مخيم البداوي على المساعدات المالية التي تصلهم من ذويهم من المغتربين في أوروبا، ولا سيما في الدانمارك، وهولندا، وألمانيا، والسويد، أو في دول الخليج العربي وغيرها، بينما يعتمد عدد لا بأس به على حوانيته، وورشه الصغيرة، التي توفر لهم أدنى مقومات الحياة اليومية.

الواقع الصحي:

أما على صعيد خدمات الأونروا في المجال الصحي لأهالي مخيم البداوي فقد تراجعت كثيرًا، بسبب العجز في موازنة الأونروا السنوية، حيث تتعاقد الأونروا مع مستشفى صفد، التابع للهلال الأحمر الفلسطيني في المخيم، ومع بعض المستشفيات الخاصة في مدينة طرابلس، وزغرتا، وعكار؛ وذلك لتقديم خدمات الطبابة والاستشفاء للمرضى من المستوى الثاني أو الثالث.

أما عيادة الأونروا في مخيم البداوي، فهي كباقي العيادات في المخيمات، إذ تعاني من الأعداد الكبيرة التي يتمّ معاينتها يوميًا، خصوصًا أن جزءًا من سكان مخيم نهر البارد أقاموا داخل المخيم أو بجواره في جبل البداوي، وعمل الأهالي على نقل ملفاتهم الطبية من عيادة مخيم نهر البارد إلى عيادة مخيم البداوي، مما زاد من عدد المراجعين للعيادة، سواء للطبابة، أم للفحوصات المخبرية، أم لاستلام أدوية الأمراض المزمنة. كذلك تعاني العيادة من النقص في الكادر الطبي، من ممرضين وفني مختبر، فضلًا عن عدم توافر أدوية المسنين الخاصة بالقلب، والضغط، والسكري بشكل دائم، وعدم ملائمة المتوفر منها أحيانًا للكثير من المرضى، فيضطرون في كثير من الأحيان لشرائه على نفقتهم الخاصة[19].

في المخيم مستشفى أنشأته منظمة التحرير الفلسطينية، هو مستشفى صفد التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الذي يؤمّن الخدمات الطبية في أقسام الطوارئ، والعمليات، والتوليد، والعلاج

[19] للمزيد انظر: مخيم البداوي، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق.

الفيزيائي، ويضمّ مختبرًا، وصيدلية، وعيادات تخصصية، وعيادة طب أسنان، وقسمًا للتصوير الشعاعي. فضلًا عن وجود قسم لغسيل الكلى مخصص لمرضى الكلى من منطقة الشمال ويستفيد من خدمات المستشفى آلاف المواطنين سنويًا من مختلف الجنسيات. وهناك أيضًا مستوصفات طبية تابعة للفصائل الفلسطينية، منها مستوصف الشفاء الطبي، ومستوصف العناية الطبية. كذلك تشرف مؤسسة بيت أطفال الصمود على مركز لعلاج الأسنان. ويوجد في المخيم 13 صيدلية خاصة[20].

البنى التحتية:

تشرف الأونروا على مكتب الصحة العامة الذي يقوم بأعمال جمع النفايات، وصيانة أقنية الصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار، ورش المبيدات، وتشغيل محطات المياه، وإجراء فحوصات مخبرية دورية للآبار. وبسبب الكثافة السكانية المتزايدة، عمدت الأونروا إلى إنشاء شبكة أنابيب جديدة للصرف الصحي وصرف مياه الأمطار، وتعبيد شوارع المخيم. حاولت الأونروا تكوين مجموعة عمل من أعضاء ناشطين من المجتمع المدني وفعاليات المخيم واللجنة الشعبية لتحديد أولويات واحتياجات المخيم، ليتمّ وضعها في سلم أولويات العمل، إلا أن هذه التجربة قد فشلت، ولم يتمّ استكمال العمل بها[21].

الكهرباء:

على الرغم من وجود محطات للكهرباء في المخيم تابعة لشركة كهرباء قاديشا اللبنانية، فإن المخيم يعاني أزمة خانقة على صعيد تأمين الكهرباء كما هو الوضع خارج المخيمات أيضًا. ومن المفروض أن تغذي المحطات المخيم والمناطق المجاورة، التي تسكنها عائلات فلسطينية ولبنانية وسورية، لكنها لا تلبي الحاجات بسبب الكثافة السكانية، والضغط الكبير على الشبكة، وهو ما يتسبب بأعطال شبه دائمة. ويلجأ السكان إلى تأمين الكهرباء من خلال الاشتراك في المولدات الخاصة، وما تسهم به اللجنة الشعبية والفصائل في المخيم[22].

المياه:

يعتمد مخيم البداوي في توفير احتياجاته من المياه من خلال آبار الأونروا الارتوازية. إذ تتوفر المياه في المخيم من خلال 11 بئرًا تغذي خزانات مياه مركزية، يتمّ عبرها توزيع المياه على الشبكات الداخلية

[20] المرجع نفسه.
[21] المرجع نفسه.
[22] المرجع نفسه.

للمنازل، وتشرف الأونروا عليها بالتنسيق مع اللجنة الشعبية. لكن هذه الآبار تعاني حالة جفاف خلال الصيف، وقلة الأمطار في فصل الشتاء. لهذا يعمد الأهالي إلى شراء المياه، وخصوصًا مياه الشرب[23].

البناء والتطور العمراني:

على هذه المساحة الصغيرة بنت الأونروا بيوتًا متلاصقة أفقيًا، وكان يتمّ توزيع الغرف بحسب عدد أفراد العائلة، لكنها في جميع الأحوال لم تكن تتعدى الغرفتين. ومع مرور الزمن وزيادة الكثافة السكانية، شهد المخيم حركة عمران عشوائية؛ فامتد البناء عموديًا وأفقيًا. ومع ذلك، فإن المخيم يمتاز بنظام طرق وبنى تحتية أفضل من غيره، وشوارعه الداخلية تُعدّ واسعة مقارنة بشوارع وأزقة المخيمات الأُخرى.

داخليًا، يقسم المخيم إلى أربع قطاعات: (أ)؛ و(ب)؛ و(ج)؛ و(د). ويضمّ كل قطاع مجموعة من الأحياء، منها ما يحمل أسماء قرى فلسطينية مثل: حي شفاعمرو، وحي الظاهرية، وحي الجش، وحي سحماتا، وحي صفورية. ومنها ما يحمل أسماء بعض العائلات، مثل: حي آل شتلة، وحي آل خضراوي، وبنايات أبو نعيم. ومنها ما يحمل أسماء مخيمات أُخرى اضطر سكانها إلى مغادرتها، مثل: تجمع أهالي النبطية، وحي تل الزعتر. أمّا شوارع المخيم الرئيسية فهي: الشارع العام الذي يربط بين المدخلين الشمالي والجنوبي، وشارع السوق، وشارع الريناوي، وشارع أبو الفوز، وشارع القدس، وشارع اللجنة الشعبية.

والجدير ذكره أن الجيش اللبناني لا يقيم حواجز على مداخل المخيم فهي تقع ضمن مسؤولية القوى الأمنية المشتركة في المخيم، التي تشرف عليها الفصائل الفلسطينية في منطقة الشمال. لكن القادم إلى البداوي لا بد أن يمر على حاجزين للجيش على مقربة من مدخلي المخيم[24].

علاقة المخيم بالمحيط:

يمكن القول إن منطقة الجوار، التي تحيط بالمخيم، تتداخل مع المخيم، إذ يقطن العديد من العائلات الفلسطينية في جبل البداوي، والمنكوبين ووادي النحلة، والفوار، وتسكن عائلات لبنانية في المخيم. وبالتالي فإن العلاقات بين المخيم وجواره جيدة. وهناك تواصل بين مرجعيات المخيم وبلديات البداوي ووادي النحلة، ولقاءات مستمرة بهدف تعزيز العلاقة ومواجهة المشكلات التي تواجه الطرفين والحؤول دون أي توتر بين المخيم وجواره[25]. ولا سيما بعد حادثة إطلاق النار على شاحنة ومصادرة

[23] المرجع نفسه.
[24] المرجع نفسه.
[25] المرجع نفسه.

حمولتها والتي كانت تحمل مساعدات إنسانية لأهالي مخيم البداوي مرسلة من السفارة الإيرانية في آذار/ مارس 2025[26].

لا تختلف يوميات مخيم البداوي كثيرًا عن يوميات المخيمات الأُخرى، فسكانه الذين تعودوا على العيش في مساحة كيلو متر مربع واحد، يحرصون على إحياء مناسباتهم الوطنية والدينية، فينفذون الاعتصامات تضامنًا مع أبناء شعبهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتظاهرون، وينظمون المسيرات، والمعارض التراثية، في ذكرى النكبة، وفي يوم الأرض. ويزينون منازلهم بكل ما يجسّد فلسطين حية في ذاكرتهم. وتحكي جدران مخيمهم قصص النكبة المستمرة لتذكّر المقيم والزائر بأن هذا المكان ليس جزءًا من قضية فقط، بل هو شاهد عليها[27].

مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين[28]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 22,817 لاجئ مسجل	الصحة	الفقر
7 مدارس بما فيها واحدة ثانوية	التعليم	البطالة
مركز صحي واحد	شبكة الأمان الاجتماعي	تدفق سكاني كبير من نهر البارد (2007) ومن سوريا (2011)
ستة رياض أطفال	الإغاثة والخدمات الاجتماعية	طلب كبير على خدمات الأونروا بسبب عدد السكان المتزايد
	الإعاقة	
	الخدمات المجتمعية	

[26] موقع جنوبية، 2025/3/15: https://bit.ly/4kK5BHy

[27] للمزيد انظر: مخيم البداوي، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق.

[28] للمزيد انظر: مخيم البداوي للاجئين، موقع وكالة الأونروا، مرجع سابق.

مخيم ضبية

تأسس مخيم ضبية، الواقع على بعد 12 كم شمال بيروت، في سنة 1956، على تلة تطل على الطريق السريع بين بيروت وطرابلس. تمّ تأسيسه في الأصل على قطعة أرض وقف للرهبانية اللبنانية المارونية (الكسليك)، مساحتها 61,450 م^2. في عام 1963، تمت إضافة 222,850 م^2. وقد استأجرت الأونروا كلا القطعتين من دير مار يوسف، المطل على المخيم. وقد استقبل هذا المخيم لاجئي البصّة، وحيفا، ويافا، وعدد من قرى الجليل، ومعظم تلك العائلات من المسيحيين الفلسطينيين الكاثوليك... لذا اهتمت بهم "الرهبانية المارونية"، و "البعثة البابوية". وخلال الخمسينيات من القرن الماضي، ولحسابات التوازن الديموجرافي اللبناني، مُنح قسم من أهالي المخيّم الجنسية اللبنانية[29].

يبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا في مخيم ضبية 4,363[30]، بينما يسكن فيها اليوم نحو 2000 شخص من الجنسيتَين اللبنانيّة والفلسطينيّة، إضافة إلى وجود بعض العائلات السورية (نحو 40 عائلة)، اتخذته مقرًا لها بعد الحرب التي اندلعت في سوريا سنة 2011. 225 من اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيّم غير مجنّسين، فيما تمّ تجنيس 80% من السكان، وبالتالي فهم واقعون بين فكي كماشة؛ الدولة اللبنانية التي يحملون جنسيتها، والتي تعاني من أزمات مالية واقتصادية، وفي الوقت نفسه، فإن وكالة الأونروا لا تعاملهم على أنهم لاجئين فلسطينيين، ولا تعطيهم ذات النسب التي تغطي فيها الاستشفاء لعموم اللاجئين، وبالتالي هم لا يستفيدون بالشكل المطلوب لا من الدولة اللبنانية ولا من الأونروا[31].

الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:

لا شكّ في أن أوضاع اللاجئين في مخيّم ضبية ليست أفضل بكثير من سائر المخيّمات الفلسطينية في لبنان، إلا أن بعض المراقبين يرون أن المجنسين من سكان المخيم يستطيع العمل بسهولة في جميع المهن بلا قيود... وأن جنسيتهم تمكنهم من الاغتراب بسهولة إلى أوروبا، وأمريكا، وأستراليا، والخليج العربي، وبالتالي يمكنهم تحسين ظروف عيشهم وعائلاتهم مقارنة بباقي المخيمات الفلسطينية الأخرى.

البنى التحتية:

يعاني المخيم من بنية تحتية مهترئة، حيث يعيش السكان في وحدات سكنية قديمة ومتهالكة، بسبب منع تأهيلها لخلاف قائم بين الأونروا والرهبانية المارونية، فالكثير من المنازل ما زالت أسقفها من صفائح

[29] للمزيد انظر: مخيم ضبية للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/4jwr59N
[30] المرجع نفسه.
[31] المصدر: الناشط الحقوقي بول داموني.

الحديد (الزينكو) المتهالك، ويذكر أنّ الدولة اللبنانية تمنع سكان المخيم من استبدالها بأسقف من الباطون، ولا تراعي الأصول الهندسية والصحية.

وفي سنة 2018 قام الأهالي بإجراء بعض التحسينات على منازلهم، وعلى نفقتهم الخاصة، لكنهم فوجئوا بقوى الأمن الداخلي تداهم المخيم مطالبة الأهالي بإزالة المخالفات، إلا أن تدخل الأونروا لدى وزير الداخلية، في حينها، مروان شربل تمّ تأجيل إزالة تلك المخالفات[32].

وفيما يخص الصرف الصحي في المخيم فهو قديم ومتهالك، ويعتمد المخيم على جمعية اتحاد الكنائس لتقديم بعض المساعدات المالية والعينية للحالات الفقيرة في المخيم، وللعائلات النازحة من سوريا، كذلك قامت جمعية بورسيو في سنة 2018 بتجديد شبكة الكهرباء في المخيم، وإضاءة الشوارع والأزقة، وقامت بتعبيد شوارع وطرقات المخيم بالتنسيق مع الأونروا والمحافظ.

الواقع التعليمي:

لا يوجد مدرسة للأونروا في مخيم ضبية، باعتبار أن أعداد الطلاب قليلة، مقارنة بالمخيمات والتجمعات الأخرى، والأونروا تقول إن أعداد الطلاب أقل من العدد المطلوب، وفق "الكود" الخاص بفتح المدارس، لذلك قررت الأونروا تحويل الطلاب من مخيم ضبية إلى منطقة برج حمود، ووفرت لهم وسائل نقل بهذا الخصوص، إلا أن الكثير من الطلاب يقصدون المدارس الحكومية المجاورة.

الواقع الصحي:

تعمل عيادة الأونروا يومين في الأسبوع (الإثنين والخميس) بنظام موبايل كلينك mobile clinic، حيث يوجد في المخيم عيادة متنقلة تعمل بين المخيم وبين برج حمود، وتفتقر إلى طبيب أسنان، وأطفال. تعاين هذه العيادة نحو 80 مريضًا أسبوعيًا، مع العلم بأن الكثير من السكان يعانون من أمراض القلب، والسكري، والضغط، وبعض حالات الفشل الكلوي، وهم بحاجة إلى رعاية صحية دائمة.

أما حالات الاستشفاء، فيتمّ تحويلهم إلى المستشفيات المتعاقدة معها الأونروا، وذلك للذين ما زالوا لاجئين، ولم يحصلوا على الجنسية اللبنانية بعد، أما المجنسين منهم فتتكفل بهم وزارة الصحة اللبنانية.

[32] للمزيد انظر: مجلة الصياد، العدد 3845، 2018/8/5: http://www.al-sayad.com/article.php?articleID=9615

الكهرباء:

يتمّ تزويد الكهرباء لمخيم ضبية من شركة كهرباء لبنان، فضلًا عن وجود بعض مولدات الكهرباء الخاصة، والتي تزود المنازل بالكهرباء مقابل اشتراكات شهرية، أو حسب استهلاك كل عائلة من الكيلوواط، وتقدر فاتورة الاشتراك بين 80 دولارًا و100 دولار، وفقًا لمصروف كلّ منزل. وقام الكثير من العائلات بتركيب نظم للطاقة الشمسية لسدّ حاجاتهم من الطاقة الكهربائية.

المياه:

بالرغم من انقطاع شبه دائم لمياه الدولة عن المخيم، ولا سيما في فصل الصيف، إلا أن الدولة ما زالت تسعى إلى تحصيل الجباية بشكل دائم وفق التسعيرة الجديدة، التي تشكل عبئًا على كاهل سكان المخيم، وعلى الرغم من أنهم يعتمدون على شراء المياه من السوق (خزانات مياه كبيرة أو ستيرنات ماء) لتأمين احتياجاتهم اليومية، والتي تقدر بنحو 10 دولارات أسبوعيًا.

مؤسسات المجتمع المني والجمعيات:

يفتقر مخيم ضبيه لوجود الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، إذ توجد جمعية اتحاد الكنائس في المخيم، والتي تقدم بعض برامج الدعم الدراسي، والمساعدات المالية والإغاثية للحالات الفقيرة في المخيم.

مخيم ضبية للاجئين الفلسطينيين[33]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 4,363 لاجئ مسجل	الصحة	البنية التحتية مهترئة
لا يوجد مدارس تابعة للأونروا	شبكة الأمان الاجتماعي	يفتقر لوجود الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني
عيادة الأونروا واحدة تعمل يومين في الأسبوع	الإغاثة والخدمات الاجتماعية	

[33] للمزيد انظر: مخيم ضبية للاجئين، موقع وكالة الأونروا.

مخيم مار إلياس

يقع مخيم مار إلياس في الجنوب الغربي من العاصمة اللبنانية بيروت، وسط منطقتي اليونيسكو ووطى المصيطبة، وهو واحد من أَصغر المخيمات الفلسطينية في لبنان، من حيث المساحة، والتعداد السكاني. تحيط بالمخيم الصغير، وعماره العشوائي المكتظ، بنايات حديثة البنيان، شاهقة الارتفاع، وتحده من الجهة الشمالية الشرقية كنيسة مار إلياس الأرثوذكسية، ومقبرة للطائفة الأرثوذكسية، ومن الجهة الغربية مسجد بوبس.

نشأة المخيم:

في سنة 1948 وصلت إلى لبنان قوارب تحمل لاجئين فلسطينيين من حيفا ويافا، معظمهم من المسيحيين الفلسطينيين، الذين قدمت لهم فرق الإنقاذ التابعة للحكومة اللبنانية العناية اللازمة. في البدء، أقامت عائلات هؤلاء اللاجئين في دير مار إلياس للروم الأرثوذكس. وصل تعدادهم إلى 600 لاجئ بين سنتَي 1949 و1952، حيث سكنت كل ثلاث عائلات في غرفة واحدة. وواجهت العائلات في حينه أوضاعًا معيشية سيئة للغاية (على مستوى نقص المساحة، وضمان النظافة، والخدمات)، خفف من وطأتها قيام رابطة جمعيات الصليب الأحمر بتقديم خدمات صحية وغذائية.

في سنة 1952، قررت بطريركية الروم الأرثوذكس تحويل الدير إلى مدرسة إكليريكية لتدريب الكهنة، فتمّ إخلاء المبنى من اللاجئين، ونقلهم إلى غابة صنوبر بالقرب منه، تعود ملكيتها إلى وقف مار إلياس، حيث أقاموا بخيام نُصبت في الموقع. بعد ذلك، استأجرت وكالة الأونروا الأرض، التي تبلغ مساحتها 5.4 ألف م^2، وبدأت بإقامة مساكن دائمة للاجئين فيها. فكان السكن في المخيم، الذي حمل اسم مار إلياس، من نصيب اللاجئين الفلسطينيين الأرثوذكس، بينما انتقل اللاجئون الكاثوليك إلى مخيمي الضبية وجسر الباشا، خارج مدينة بيروت الإدارية. وتمكن العديد من العائلات في السنوات القليلة الأولى من الانتقال خارج المخيم للسكن في بيروت، فحلت محلها عائلات مسيحية أُخرى، وكذلك بعض العائلات المسلمة[34].

وترجع أصول العائلات التي سكنت في مخيم مار إلياس لدى تأسيسه إلى مدن وقرى متعددة في شمال فلسطين، بما فيها حيفا، ويافا، وعكا، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن توزيع السكان داخل المخيم لم يرتبط بالمدن والقرى التي تعود أصولهم إليها في فلسطين، كما جرت العادة في معظم المخيمات الفلسطينية، حيث تطلق على شوارعها وأحيائها أسماء المدن والقرى التي ينحدر منها السكان. وبعد

[34] للمزيد انظر: مخيم مار إلياس، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية:
https://www.palquest.org/ar/overallchronology?synopses=&nid=38099

الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان بعد سنة 1975 نزحت من المخيم معظم العائلات إلى مناطق مختلفة من لبنان، ولم يبق به سوى عائلة فلسطينية مسيحية واحدة، فتغيّر المشهد العام وطبيعة المساكن والسكان إلى حدّ كبير.

ويتميز مخيم مار إلياس بكثرة مداخله، إذ على الرغم من صغر مساحته، فإن له أربعة مداخل يستطيع السكان الدخول والخروج منها بحرية، ولا توجد حواجز للجيش اللبناني على هذه المداخل، أسوة بعدد من المخيمات الأُخرى. وربما يعود السبب إلى طابع الهدوء والاستقرار الأمني في المخيم من ناحية، ولموقعه من ناحية ثانية[35].

الواقع الاقتصادي والاجتماعي:

لا شك أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب في مخيم مار إلياس ينبئ بحدوث مشاكل عائلية في السنوات المقبلة، ولا سيما بعد ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المخيم والتي لامست 85%[36]، فضلًا عن تراجع خدمات الأونروا بشكل كبير، وتنوع البيئة الاجتماعية غير المتجانسة من سكانه، واستمرار فوضى البناء العشوائي، والتعديات على طرقات المخيم وأزقته، نتيجة الازدياد في عدد السكان، وضيق المساحة الجغرافية المتوفرة.

وفقًا لمعطيات الأونروا، كان المخيم يضمّ 449 لاجئًا مسجلًا في سنة 1952، و472 في سنة 1975 في بداية الحرب الأهلية اللبنانية. ومنذ ذلك الحين، شهد المخيم العديد من عمليات النزوح المرتبطة بالوضع الداخلي اللبناني. ففي الفترة التي تلت الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف سنة 1982، ثمّ عشية "حرب المخيمات"، وخلالها (1985-1987)، نزح عدد من العائلات المسيحية الفلسطينية من مخيم مار إلياس إلى عدة مناطق في بيروت وخارجها، وسافر العديد منها إلى أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، وأستراليا، وحلّت محلها عائلات من مخيمات أُخرى بعد تدميرها، مثل مخيم النبطية، الذي دمرته إسرائيل في سنة 1974، ومخيمي تل الزعتر وجسر الباشا اللذين تمّ تدميرهما سنة 1976، خلال الحرب الأهلية اللبنانية[37].

وقد أدى توسّع البناء عموديًا وأفقيًا في داخل المخيم إلى اقتلاع جميع أشجار الصنوبر، التي كانت تميزه فلم يبقَ منها شيئًا، وضاقت الطرقات لتتحول إلى أزقة ضيقة جدًا. ووفقًا للمسح الذي أجرته لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني سنة 2017، كان يقيم في المخيم 1,767 شخصًا، منهم 748 فلسطينيًا، و690

[35] المرجع نفسه.

[36] للمزيد انظر: ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2023/6/3.

[37] للمزيد انظر: مخيم مار إلياس، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق.

سوريًا، موزعين على نحو 450 وحدة سكنية[38]. لكن من المرجح ارتفاع عدد سكان المخيم إلى نحو 2,500 نسمة في سنة 2025.

العمل:

يعمل معظم الرجال خارج المخيم في أعمال حرة داخل مدينة بيروت وضواحيها، أو في مؤسسات الأعمال الصغيرة، كمحلات البقالة، وورش تصليح السيارات، وورش البناء. ويعمل بعضهم في أعمال موسمية، مثل بيع المثلجات في فصل الصيف. أمّا النساء فيعمل بعضهن داخل المخيم في محلات السمانة، وبيع الخضروات والفواكه. أو في مؤسسات المجتمع المدني، والأونروا، وغيرها. ويضمّ المخيم عددًا لا بأس به، بالنسبة إلى حجمه الصغير، من المتاجر والورش الصغيرة. ففي سنة 2025 كان في المخيم 7 محلات بقالة، وملحمتان، و4 أفران، وأكثر من محل لبيع الخضروات والفواكه، بالإضافة إلى ورش صيانة السيارات، والحدادة، والمقاهي الصغيرة، ومحلين للحلاقة[39].

الواقع التعليمي:

يوجد في مخيم مار إلياس روضتان للأطفال: روضة غسان كنفاني، وروضة أحلام لاجئ. وهناك مدرسة واحدة ابتدائية تابعة للأونروا، هي مدرسة الكابري المختلطة، وتضمّ أكثر من 300 تلميذ وتلميذة من الصف الأول إلى الصف السادس. أمّا طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية، فإنهم يتلقون تعليمهم في مدرستَي حيفا والجليل التابعتين للأونروا في منطقة بئر حسن (منطقة الرحاب). كذلك يوجد في المخيم مركز تأهيل لذوي الحاجات الخاصة تابع لجمعية مساواة (المرأة الخيرية).

يتميّز مخيم مار إلياس بوجود فئة من الشباب المتعلم، ومن حملة الشهادات العليا لقربه من الجامعات والمعاهد العليا في بيروت، لكن في الآونة الأخيرة، ومع استمرار الأزمة الاقتصادية التي بدأت في سنة 2019، والارتفاع الكبير في الأقساط الجامعية، تفاقمت ظاهرة التسرّب المدرسي والجامعي بين الطلاب فمنهم من لجأ لسوق العمل دون إنهاء دراسته الجامعية، ومنهم من فضل الهجرة ومغادرة لبنان[40].

[38] المرجع نفسه.

[39] للمزيد انظر: مخيم مار إلياس، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق؛ واللجنة الشعبية في المخيم.

[40] للمزيد انظر: مخيم مار إلياس، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق.

الواقع الصحي:

تشرف الأونروا على شؤون الصحة في المخيم، من خلال عيادتها التي تضمّ طبيبًا للصحة العامة، وعددًا من الممرضين، والموظفين. وتؤمّن العيادة خدمات طبية تقليدية أهمها أدوية المرضى، وخصوصًا للأمراض المزمنة. وتجدر الإشارة هنا إلى انتشار عدد من هذه الأمراض بين سكان المخيم، وخصوصًا ارتفاع ضغط الدم، والسرطان، والسكري.

بالإضافة إلى عيادة الأونروا، هناك المركز الطبي الخاص "الشفاء"، الذي يضمّ عدة أقسام منها طب الأسنان، والصحة العامة. ويوجد في المخيم أيضًا مركز طبي تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومركز مهم لجمعية "المساواة"، وهي جمعية أهلية تقدم خدمات طبية لذوي الإعاقة، وإصابات الحوادث، تشمل العلاج الفيزيائي، والنطق، والدعم النفسي، وتطوير المهارات. والجدير بالذكر أن خدمات الجمعية مجانية ويستفيد منها المواطنون من الجنسيات كافة. وهناك ثلاث عيادات أسنان خاصة، وعدد من الصيدليات، منها صيدلية دلال المغربي، التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفيما يتعلق بحالات الاستشفاء، يلجأ سكان المخيم عادة إلى مستشفى حيفا في مخيم برج البراجنة، أو مستشفى رفيق الحريري الجامعي، أو مستشفى الساحل في الضاحية الجنوبية لبيروت[41]. وفي سنة 2025 تقلصت تقديمات وكالة الأونروا لتغطي فقط ما نسبته 50% من تكلفة العلاج لهذه الحالات. ويقدم مكتب الضمان الاجتماعي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية تغطية مادية إضافية.

البنى التحتية:

كان مخيم مار إلياس، في البدء، حينما انتقل إليه اللاجئون الفلسطينيون، مملوءً بأشجار الصنوبر، وكانت أرضه رملية كرمال شواطئ البحر. وكان من الممكن رؤية البحر من داخل المخيم، نظرًا إلى قربه من منطقة الرملة البيضاء، وعدم وجود أبنية تحجب رؤية البحر عنه في حينها. ومع توالي السنوات، حلت بيوت بسيطة ذات أسقف من الحديد (زينكو) محلّ الخيم والبراكيات، لكن تمّ ذلك بصورة عشوائية. وحول المنازل، زرع اللاجئون الكثير من الأشجار والنباتات، كالجوافة، والتوت، والعريشة، والزهور المتنوعة، وغيرها. ويصف سكان المخيم القدامى طرقاته التي كانت واسعة، وبأن السيارات تستطيع الوصول إلى داخله، الأمر الذي أصبح مستحيلًا بعد سنة 1982[42].

وباعتبار أن هذا المخيم هو من أقرب المخيمات، في وسط العاصمة بيروت، فإنه في السنوات الأخيرة كثرت فيه المؤسسات، والمراكز الاجتماعية، والحقوقية، التابعة لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني،

[41] المرجع نفسه.
[42] المرجع نفسه.

وأصبح منطقة جذب للعمالة الأجنبية ،التي تبحث عن أماكن سكنية، وبأسعار رخيصة، فيقيم في المخيم الآن مختلف الجنسيات الأسيوية، والسورية، والإفريقية، إلى جانب عمّال من السودان، وبنغلاديش، وإثيوبيا، وغيرها، اختاروا المخيم سكنًا لهم.

وشيئًا فشيئًا أصبح المخيم مختلطًا، سواء من ناحية الانتماء الديني أو الجنسية، وأدّى هذا الإقبال الكبير على السكن في المخيم الصغير إلى اكتظاظه، بحيث لم يعد ممكنًا، في سنة 2023، إيجاد منازل للإيجار، أو الشراء في المخيم. مما يؤثر على التماسك الاجتماعي داخل المخيم. إذ يعاني هذا المخيم من ضيق مساحته الجغرافية، وازدحام المباني فيه، وبشكل عشوائي غير منظم، أسوة بالمخيمات الفلسطينية الأخرى، بالإضافة الى عدم توفر الملاعب، والأندية، التي تستقطب الشباب[43].

يمتاز هذا المخيم عن غيره بعدم استخدام السلاح فيه بشكل علني، حيث تستطيع الأجهزة الأمنية اللبنانية دخوله، واعتقال من يخل بالأمن، بالتعاون مع القوى السياسية داخل المخيم.

الكهرباء:

كان لكل منزل عداد رسمي تجبي شركة كهرباء لبنان على أساسه رسوم الاشتراك والاستهلاك، لكن في الآونة الأخيرة، وبسبب الفوضى، وغياب نظام الحوكمة في المخيم، لم يعد العدد الأكبر من هذه العدادات يعمل بسبب الفوضى في استخدام الكهرباء، والتعديات على شبكات الكهرباء، ولم تعد الشركة تلتزم بتوفير الكهرباء بشكل متواصل، على الرغم من وقوع المخيم في المنطقة الإدارية من بيروت. لذا اضطر السكان للاعتماد على المولدات الخاصة في مقابل اشتراكات مدفوعة شهريًا، والكثير منهم لجأ لتركيب أنظمة للطاقة الشمسية، كما هي الحال في لبنان بصورة عامة.

وفي العموم يمكن توصيف المخيم في سنة 2025 بأنه كباقي المخيمات التي تعاني من مشكلات كثيرة على مستوى الخدمات العامة، ومنها المياه والكهرباء، وأبرزها التداخل والتشابك في شبكتي المياه والكهرباء، وضعف البنية التحتية به، والتي تجعل مياه الأمطار تغمر زواريب المخيم في فصل الشتاء[44].

المياه:

كان لكل منطقة، أو حارة في المخيم، صنبور مياه تؤمنه وكالة الأونروا، يأتي إليهما السكان في طوابير لتعبئة ما يحتاجون إليه من المياه للاستخدام اليومي. وبعد سنة 1969، تحسّنت أوضاع المخيمات، واستبدلت أسقف المنازل من الحديد إلى أسقف إسمنتية حجرية، وتمّ تأمين المياه والخدمات إلى المنازل

[43] المرجع نفسه.
[44] المرجع نفسه.

مباشرة، من خلال حفر آبار مياه سطحية، وتوصيل المياه للمنازل. لكن مع اكتظاظ المخيم بأعداد كبيرة من السكان، وتراجع خدمات الأونروا، وازدياد الحاجة إلى كميات إضافية من المياه، بدأت عمليات الحفر للوصول إلى المياه الجوفية، لكن انخفاض كميات المتساقطات في السنوات الأخيرة، والاستهلاك الكبير للمياه، أدى غلى انخفاض منسوب المياه في الآبار، وتحول المياه المستخرجة إلى كلسية ومالحة، الأمر الذي حمل اللجنة الشعبية في المخيم على إطلاق مشروع لتحلية المياه، يتمّ تمويله من خلال اشتراك شهري من السكان[45].

علاقة المخيم بالمحيط:

أمّا علاقة المخيم بالمحيط القريب منه فهي شبه معدومة، إذ تحيط بالمخيم بنايات فخمة حديثة، تعبّر عن طبيعة الطبقة الاجتماعية القاطنة فيها، والمختلفة عن وضع سكان المخيم الاجتماعي. أمّا على طول الجهة الغربية للمخيم، فتنتشر المحلات على أنواعها كمحلات تصليح السيارات، والبقالات، والمقاهي، والأفران، التي تعتمد بصورة أساسية على الزبائن الخارجيين، القادمين من مناطق أُخرى في بيروت، علمًا بأن معظم أصحاب هذه المحلات ليسوا من سكان المخيم. أمّا علاقة المخيم بمحيطه الأوسع، فهي تتمحور حول العلاقة مع المخيمات الفلسطينية في منطقة بيروت (مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة)، حيث يعمل بعض سكان مخيم مار إلياس فيها، أو لديهم أقارب وأصدقاء فيها. هذا بالإضافة إلى علاقات المصاهرة بين العائلات من الجانبين اللبناني والفلسطيني في المناطق الأُخرى[46].

اللجنة الشعبية:

كما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الأخرى في لبنان، تدير مخيم مار إلياس لجنة شعبية، أعضاؤها من اللاجئين المقيمين فيها، والذين يتمّ ترشيحهم من المنظمات السياسية الفلسطينية. حاليًا، تشرف على المخيم لجنة شعبية مكونة من جميع الفصائل الفلسطينية.

وعلى مستوى الخدمات العامة، يقع مخيم مار إلياس منذ إنشائه تحت إدارة وكالة الأونروا. ومنذ التسعينيات من القرن الماضي، تقوم اللجنة الشعبية، بالتنسيق مع الأونروا، بمختلف الأعمال الإدارية، وهي على تواصل مباشر مع سكان المخيم، إذ تقوم بتأمين مختلف الخدمات لهم، وإدارة شؤون المخيم الحياتية، وحلّ المشكلات التي قد تحدث بين السكان[47].

[45] المرجع نفسه.
[46] المرجع نفسه.
[47] المرجع نفسه.

مخيم مار إلياس للاجئين الفلسطينيين[48]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 746 لاجئ مسجل	التعليم	البطالة
مدرسة واحدة تضم 267 طالبًا	شبكة الأمان الاجتماعي	مستويات مرتفعة من الأمراض المزمنة
مركز صحي واحد	الإعاقة	معدل استفادة عالية من شبكة الأمان الاجتماعي
	الصحة	البنية التحتية بحاجة إلى إعادة تجديد

[48] للمزيد انظر: مخيم مار إلياس للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/4jHoslO

مخيم شاتيلا (مخيم المجزرة)

مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين هو من المخيمات المتوسطة الحجم، والذي يقع وسط العاصمة اللبنانية بيروت، شرقي المدينة الرياضية، ويتبع إداريًا إلى محافظة جبل لبنان، قضاء بعبدا، يمتد من مدرسة أريحا في موازاة حي فرحات شرقًا، ومن مدرسة أريحا حتى سينما الشرق شمالًا، والحي الغربي والمدينة الرياضية غربًا، وشارع صبري حمادة والحرش جنوبًا.

الو اقع الديموجرافي:

يبلغ تعداد سكانه نحو 13ألف نسمة، منهم أكثر من 11,611 لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا، وينحدرون من قرى الجليل شمالي فلسطين وأبرها قرى مجد الكروم، والبروة، ودير القاسي، وشَعب، وصفورية، وعمقا، والكابري، وبلد الشيخ، وكويكات، وصفصاف، والمنشية. ولجأ أيضًا إلى المخيم نحو 25 عائلة من يافا. أما العدد الباقي فيعود الى جنسيات لبنانية، وسورية، وآسيويين، وغيرهم... حسب إحصائيات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

في سنة 1950، كانت أرض المخيم، التي تغطي 39,567 م^2، مكونة من العديد من التلال، وتحيط بها أشجار التين والصبار. لم تتغير مساحة مخيم شاتيلا حتى سنة 1969، ثمّ توسع المخيم، وامتدت رقعته لتشمل الحي الغربي، وبعض المناطق الملاصقة للمخيم. قسم من أرض المخيم مؤجرة لوكالة الأمم الأونروا من عائلة صعب، وقسم آخر عقارات تتبع لبلدية الغبيري[49]. وتضرر مخيم شاتيلا بشكل كبير، وخصوصًا خلال الغزو الإسرائيلي للبنان، وحصار بيروت ومجزرة صبرا وشاتيلا سنة 1982، وحرب المخيمات بين سنتَي 1985 و1988. وفي أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، كان مخيم شاتيلا مدمرًا بالكامل تقريبًا وسكانه مهجرين. وبدأت عملية إعادة الإعمار على الفور في أعقاب حرب المخيمات، واكتملت في منتصف التسعينيات القرن الماضي. وقد شهدت إعادة الإعمار امتداد المخيم عموديًا، جرّاء تشييد منازل وصل عدد طبقاتها أحيانًا إلى أكثر من تسعة طوابق، دون مراعاة أدنى معايير الهندسة الإنشائية والسلامة، نتيجة سياسة الحكومة اللبنانية الساعية لحصر الفلسطينيين داخل المخيمات.

أثّر هذا الواقع على الصحة البيئية في المخيم ولا سيما (ارتفاع نسبة الرطوبة واكتظاظ المساكن) وتسببّ ذلك في تردي رفاهية سكانه، الذين يعانون مستويات عالية من الضوضاء، وانعدام الخصوصية في منازلهم، بسبب تلاصقها وانكشافها على بعضها البعض، تزامنًا مع أوضاع معاكسة

[49] للمزيد انظر: الموقع والجغرافي - شاتيلا، موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية: https://bit.ly/3T8hWcA

أُخرى ككثرة الباعة المتجولون، وأصوات الدراجات النارية ليلًا ونهارًا. ولم يقابل هذا النمو السكاني تطور كافٍ لنظام الصرف الصحي، أو تمديدات المياه والكهرباء، أو الخدمات مثل جمع القمامة.

يعاني مخيم شاتيلا من كثافة سكانية عالية جدًا، وذلك نتيجة ضيق المساحة الجغرافية التي يقام عليها المخيم، وازدياد عدد السكان بشكل كبير، ولا سيما أن موقعه داخل مدينة بيروت، وإيجارات المنازل فيه أقل بكثير من الإيجارات داخل المدينة، جعله موئلًا ومكان استقطاب للجنسيات الآسيوية، والإفريقية، وللعمالة السورية، وغيرها من الجنسيات الأخرى لتقيم به في ظلّ غياب نظام الحوكمة والنظام في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

هذا الواقع جعل بيئة المخيم بيئة طاردة لسكانه من اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من المخيم ليعيشوا في أماكن أخرى سواء منطقة وادي الزينة وجدرا وغيرها من المناطق. وحسب تصريح عضو اللجنة الشعبية في المخيم مؤخرًا (س. عبد الهادي) بإن سكان المخيم الأصليين أصبحوا أقلية مقارنة بالجنسيات الأخرى.

ويعمد سكان المخيم الى التوسع العامودي للاستفادة من إيجارات المنازل الرائج في المخيم، كي يتمكنوا من سداد أجرة المساكن التي يستأجرونها هم بأنفسهم خارج المخيم، وأصبحت المباني، والتي قد تصل أحيانًا الى 6 أو 9 طوابق، ملتصقة ببعضها البعض، حاجبة النور وأشعة الشمس من الدخول الى المنازل، وخصوصًا الطوابق السفلية منها، وما لذلك من انعكاس على الصحة العامة، حيث ترتفع نسبة أمراض الربو، والروماتيزم، والأمراض الصدرية، والجلدية، والتنفسية الأخرى، وقد تمّ رصد نحو 50 حالة إصابة بالسرطان، تتفاوت نسبة الخطورة من حالة الى أخرى.

الو اقع الاجتماعي والاقتصادي:

يعاني هذا المخيم، كسائر المخيمات الفلسطينية في لبنان، من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، والتي تصل الى نحو 85%، بسبب عدم توافر فرص العمل بشكل دائم، ناهيك عن الاستمرار في حرمان الفلسطينيين عامة في لبنان من الحقوق المدنية، والاقتصادية، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وما رافقها من أزمة لبنانية خانقة بعد سنة 2019، والتي انعكست آثارها بشكل واضح على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ظلّ غياب المرجعية التي تتحمل مسؤولية هؤلاء اللاجئين، وفي ظلّ تراجع خدمات الأونروا بشكل كبير، تحت مبررات عدم توافر الأموال من المانحين، وبسبب

العجز الضخم في موازنة الأونروا، والتي تهدد بين الحين والآخر بوقف الكثير من البرامج الخدمية إن لم تفي الدول المانحة بالتزاماتها[50].

هذا الواقع المؤلم أدى الى ارتفاع نسبة العائلات التي تعيش دون خطّ الفقر، إذ تشير الإحصائيات التي قامت بها المؤسسات الأهلية في المخيم مؤخرا إلى أن نحو 75%من العائلات الفلسطينية في مخيم شاتيلا تعيش دون خطّ الفقر الشديد، بينما يعيش ما نسبته 20% ضمن فئات متوسطي الدخل، ويعود الفضل في تحسن أوضاع هذه الشريحة إلى اعتمادها الكبير على الأموال التي تصلهم من أبنائهم أو ذويهم المهاجرين الى أوروبا، أو المغتربين عمومًا، أما ما نسبته 5% فإنها تُعدّ فئة ميسورة بسبب ما لديها من ممتلكات ومحلات تجارية وصناعية وغيرها.

الو اقع التعليمي:

في سبعينيات القرن الماضي، أنشأت الأونروا مدرستان ابتدائيتان في المخيم، هما أريحا للبنين، والمنشية للبنات، ومدرسة للمرحلة المتوسطة للبنين، هي مدرسة الجليل الإعدادية. أمّا الفتيات، فكن يلتحقن بمدرسة حيفا المتوسطة للبنات التابعة للأونروا الكائنة في منطقة صبرا. وخلال حرب المخيمات في الثمانينيات من القرن الماضي، دُمرت مدرستان من مدارس شاتيلا بالكامل، وأُصيبت المدرسة الثالثة بأضرار بالغة، لكن أعيد بناؤها في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، لتوفير التعليم الابتدائي والإعدادي للبنين والبنات. وفي نهاية التسعينيات، وبسبب القيود المفروضة على التحاق الفلسطينيين بالمدارس الحكومية اللبنانية، افتتحت الأونروا مدرسة الجليل الثانوية على بعد كيلومتر واحد من المخيم، في منطقة الرحاب، وهي للطلاب الثانويين من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات بيروت: شاتيلا، وبرج البراجنة، ومار إلياس.

وفي أوائل العقد الأول من القرن الحالي، تمّ إضافة مدرستان للتعليم الابتدائي لأطفال شاتيلا في نفس مجمع مدرسة أريحا هما: رام الله (للبنين)، والحمّة (للبنات)، تشاركتا المبنى نفسه، وفقًا لنظام الورديتين، ثم دُمجت المدرستان في مدرسة رام الله الابتدائية للبنين والبنات.

بالرغم من التخلص من نظام الفترتين في مدارس الأونروا في مخيم شاتيلا إلا أن المستوى التعليمي يعاني من التدني الدائم، وارتفاع نسب الرسوب، والتسرب المدرسي. فقد تدنت نسبة النجاح في تجربة نيسان/ أبريل للأونروا لصفوف الشهادة المتوسطة (البريفيه) للعام الدراسي 2023-2024 إلى دون 25%، بالإضافة الى ارتفاع نسبة التسرب المدرسي خلال العام نفسه، والتي تجاوزت نسبتها 18%، وهي في حالة تزايد مستمر. ويعود ذلك إلى سياسة الأونروا، والصفوف المكتظة، وعدم فعالية قسم التوجيه

[50] للمزيد انظر: لاجئو فلسطين في لبنان يتأرجحون على حافة الوجود، موقع وكالة الأونروا، 2022/10/26، مرجع سابق.

والإرشاد التربوي، فضلًا عن عدم توافر بيئة مدرسية تعليمية، بسبب الاكتظاظ، وكثرة المشاكل الأمنية به. بالإضافة الى العوامل الأخرى، والتي لها انعكاس سلبي على الواقع الاجتماعي للعائلات، والتي تضطر إلى إرسال أولادها وأطفالها للعمل المبكر على حسب التحصيل العلمي.

الو اقع الصحي:

يعاني سكان مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين من الأمراض الصدرية، والروماتيزم، بسبب البناء العامودي، وعدم وصول الضوء والهواء إلى البيوت. كذلك تنتشر أمراض القلب، والربو، والسكري، والضغط، وبعض حالات التلاسيميا.

وتتمثل خدمات الأونروا في المجال الصحي من خلال عيادة واحدة تستقبِل أكثر من 100 مريض يوميًا، ولمدة 5 أيام أسبوعيًا. تقدم هذه العيادة خدمات الرعاية الصحية الأولية، وخدمات الطفولة والأمومة، والتحاليل المخبرية التقليدية، بالإضافة إلى خدمات الصيدلة، وتأمين الدواء للأطفال، وللأمراض المزمنة لكبار السن، من دواء للقلب، والسكري، والضغط، وغيرها... في حين أجمع الأهالي على وجود تراجع ملحوظ في الخدمات الصحية الملحّة التي توفّرها الأونروا؛ فالأونروا لا تستقبِل الحالات الطارئة بحجة نقص المعدّات، ويتمّ إعطاء المصابين بالأمراض المزمنة دواءهم الشهري بنوعية محدودة، هذا إن لم يُصف لهم دواء آخر ليشتروه على نفقتهم الخاصة. وترد الأونروا هذا التقصير إلى نقص التمويل. وبالنتيجة فإن المخيم يفتقر إلى مركز طبي مجهّز من أشعة، ومختبر، وعيادات، واختصاصيين.

تُعدّ خدمات الأونروا في منتهى السوء بسبب غياب الضبط والربط بين موظفي الأونروا. فالعيادات مزدحمة، والطبيب عليه أن يعاين يوميًا أكثر من 100 شخص، وبالتالي فإن وقت التشخيص غير كافٍ، فضلًا عن أن الأدوية التي تقدمها الأونروا تقتصر على المسكنات، وبعض الأدوية رخيصة السعر وقليلة المفعول، أما المضادات الحيوية الهامة وغيرها من الأدوية الضرورية فيتمّ شراؤها على نفقة المريض. أما الخدمات التي تتطلب تخصصات كالقلب والعيون والتصوير الشعاعي فيلجأ المرضى من المخيم إلى عيادة بيروت المركزية التي تقع خارج المخيم في منطقة الرحاب[51].

يوجد في مخيم شاتيلا 6 عيادات صحة عامة، منها مستوصف يتبع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وآخر لجمعية الشفاء الطبية، وثلاث عيادات لطب الأسنان، على الأقل، وهي ليست مجانية، وتقيم هذه العيادات داخل المخيم، لأن الطبيب الفلسطيني غير مرخص له فتح عيادة خاصة به خارج المخيم، وتهدف هذه العيادات إلى تقديم الخدمات العلاجية البسيطة للاجئين، وتوفيرها لهم،

[51] للمزيد انظر: مخيم شاتيلا، موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية: https://bit.ly/4kQ70fR

فضلًا عن انتشار الصيدليات العشوائية، والتي يتجاوز عددها 20 صيدلية، ومعظم العاملين فيها لا يحملون شهادات جامعية صادرة عن كلية الصيدلية، أو من معاهد، أو مدارس للصيدلة[52].

البنى التحتية:

هي غاية في السوء من حيث التخطيط والتنفيذ. فقد نفذت الأونروا العديد من شبكات الصرف الصحي، وتأهيل الأزقة، والطرقات الرئيسية في المخيم، خلال السنوات الماضية، ولا سيما في سنة 2014، وجميعها كانت سيئة التنفيذ، باعتبار أن ضيق الأزقة والطرقات لا تسمح بإدخال آليات كبيرة للحفر، وتمديد أنابيب ذات أقطار كبيرة، لاستيعاب مياه الصرف الصحي والأمطار، وغالبًا ما يتمّ انسدادها فتغرق المنازل والأزقة الضيقة بمياه الأمطار، ومياه المجاري الآسنة، مسببة المزيد من المعاناة للأهالي، ومخربة ما لديهم من أثاث ومفروشات متواضعة خلال فصل الشتاء، إذ تتحوّل شوارع مخيم شاتيلا، وأزقّته، إلى بحيرات صغيرة، لأن المخيم يقع في منطقة منخفضة، فتندفع المياه من المناطق المجاورة باتجاهه. ومع ضعف بُنية شبكة الصرف الصحي، وازدياد عدد السكان في الأحياء المجاورة، وفوضى البناء، وغياب الرقابة البلدية، تزداد مشكلة الأهالي، وتتفاقم معاناتهم، وتنتشر المياه الآسنة في الشوارع العامة، وتلحق الأذى والضرر بالتلاميذ المتّجهين إلى المدارس، والعمال المتجهين إلى أعمالهم.

المياه:

يصعب على اللاجئين الفلسطينيين في مخيم شاتيلا، الحصول على المياه بالكميات الكافية، بسبب الكثافة السكانية الكبيرة، والتي تفوق طاقة ضخ الآبار السبعة المتوافرة والمنتشرة في المخيم، والتي لحق ببعضها الجفاف نتيجة انخفاض كمية المتساقطات في السنوات الأخيرة، مما أضعف وصول المياه إلى الأهالي، فضلًا عن كثرة الأعطال في شبكة الكهرباء، وفي مضخات المياه، بسبب ملوحة المياه، وكذلك بمولدات الكهرباء التي تشغلها، وتعديات الأهالي عليها.

فالمخيم كان يتزود سابقًا بالمياه عبر شبكة المياه اللبنانية، لكن الأحداث الأمنية التي عصفت بالمخيم دمرت هذه الشبكة، فتحوّل الأهالي إلى المصادر المحلية المتوافرة، والتي لا تفي بالغرض.

ولا تتوافر في مخيم شاتيلا مياه صالحة للشرب، باعتبار أن مياه الآبار مالحة، ولا تصلح للشرب، أو طهي الطعام، فيضطر الأهالي إلى شراء المياه من محطات تحلية المياه، وتكريرها، أو من خلال خزانات مياه كبيرة (ستيرنات)، التي تنشط خلال الصيف في مخيم شاتيلا، وفي مدينة بيروت عمومًا.

[52] المرجع نفسه.

الكهرباء:

تاريخ الكهرباء في مخيم شاتيلا مرير للغاية، فقد انقطعت الكهرباء عن المخيم منذ سنة 1985، منذ اندلاع ما يسمى بـ"حرب المخيمات"، حتى سنة 1996، حيث قامت الأونروا واليونيسيف بتوفير مولّدين كهربائيين لسدّ حاجة الأهالي. وبعد أن تمّ ربط المخيم بشبكة كهرباء لبنان مجددًا فإن شركة كهرباء لبنان، في محافظة جبل لبنان، تزود مخيم شاتيلا بالكهرباء على نحو متقطع. وتوفر الشركة خدمات الصيانة أحيانًا، لكن هذه الخدمات تقتصر على إصلاح الخطوط الرئيسية للكهرباء، وتعمل اللجنة الشعبية في المخيم على صيانة الشبكة الداخلية، وإدارة توزيع الكهرباء، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد سكان المخيم بشكل غير رسمي على أصحاب المولدات الكهربائية للحصول على الكهرباء.

وبسبب الاكتظاظ والكثافة السكانية الكبيرة، وانحصار المنازل والمباني داخل أراضي المخيم، فضلًا عن عدم رغبة شركة كهرباء لبنان في تنظيم توصيل الكهرباء داخل المخيم، فإن معظم الأسلاك الكهربائية معلقة بشكل عشوائي، وعلى مقربة من الأرض، وخارج المباني. فيتمّ التعدي عليها بسهولة، وتحميلها بأكثر من قدرتها، ما يؤدي إلى تعطّل المحوّلات الرئيسية في المخيم بين الحين والآخر، واحتراق غرف محولات الكهرباء فيه.

وكباقي المخيمات الفلسطينية تتغول الاشتراكات والمولدات الكهربائية في المخيمات الفلسطينية، وقد تصل فاتورتها الشهرية 100 دولار للمنزل الواحد. وقد قام الكثير من أهالي مخيم شاتيلا بتركيب أنظمة للطاقة الشمسية لسدّ حاجاتهم من الكهرباء والنقص فيها[53].

الو اقع الأمني:

الواقع الأمني في مخيم شاتيلا متردي للغاية، ويعود ذلك لارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وانسداد أفق المستقبل أمام الأغلبية من الشباب، وعدم وجود الملاعب، وأماكن للهو لممارسة الهوايات، وتفريغ طاقات الشباب. وكثيرًا ما تحصل مشاكل واحتكاكات بين الشباب، سرعان ما تتحول الى مشاكل أمنية كبيرة، يستخدم فيها الأسلحة كثيرًا وكثيرًا، ما يتسبب بوقوع إصابات وضحايا، وهناك الكثير من المطلوبين للأجهزة الأمنية اللبنانية بتهمة الترويج للمخدرات وتجارة الأسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الاشتباكات المسلحة تحدث بين الحين والآخر بين تجار المخدرات ومجموعات خارجة عن القانون تتخذ من المخيم مخبأ لها[54].

---

[53] للمزيد انظر: داني أبي غانم، "البنية التحتية وهشاشة وضعية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: قصة "شهداء الكهرباء" في مخيم شاتيلا"، موقع جدلية، 2020/2/19: https://www.jadaliyya.com/Details/40712

[54] للمزيد انظر مثلًا: موقع لبنان 24، 2020/6/7: https://bit.ly/4knoy31، وموقع النشرة، 2025/4/24: https://bit.ly/4kLDbgi، موقع المدن، 2025/5/19: https://bit.ly/3FIAZXX

اللجان الشعبية:

يتواجد في مخيم شاتيلا لجنتين شعبيتين؛ واحدة تتبع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وأخرى تتبع فصائل قوى التحالف الفلسطيني. تتابع القضايا الحياتية للاجئين الفلسطينيين في مخيم شاتيلا سواء مع الأونروا أم مع الجوار. وتتنافس اللجان الشعبية في المخيم على الإمساك بأوراق المخيم، ولا سيما اللجنة الشعبية التابعة لمنظمة التحرير، لامتلاكها بعض المقدرات المالية من دائرة شؤون اللاجئين، والتي تنفذ من خلالها بعض المشروعات الصغيرة في المخيم، كصيانة محولات الكهرباء، وآبار المياه، وغيرها.

مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين[55]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 11,611 لاجئ مسجل	التعليم	صحة بيئية سيئة
مدرستان	شبكة الأمان الاجتماعي	مساكن رطبة ومكتظة
مركز صحي واحد	الصحة	
	الإعاقة	

[55] للمزيد انظر: مخيم شاتيلا للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/45CZC2N

مخيم برج البراجنة:

يقع مخيم برج البراجنة في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، ومنطقة برج البراجنة هي إحدى قرى محافظة جبل لبنان في قضاء بعبدا، ويبعد المخيم عن الحدود مع فلسطين 107 كلم، وقد أنشئ في سنة 1948، وتبلغ مساحته نحو كلم مربع واحد. ويُعدّ من أكبر المخيمات في العاصمة اللبنانية بيروت، ويقع على الطريق الرئيس المؤدي إلى مطار بيروت الدولي. وقام بإنشائه اتحاد جمعيات الصليب الأحمر لإقامة اللاجئين الفلسطينيين من قرى ومدن منطقة الجليل شمالي فلسطين مثل: عكا، وحيفا، وصفد، وكويكات، والكابري، وشعب، وترشيحا، والشيخ داوود، والغابسية، وفارة، والخالصة، والنهر...

تعرض المخيم للاعتداءات الإسرائيلية عدة مرات أواسط سبعينيات القرن الماضي، فضلًا عن الحروب الأهلية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1975 و1991، التي شردت العديد من سكانه، فمنهم من ترك المخيم، ونزح القسم الأكبر من سكانه نحو وادي الزينة، ومنطقة جدرا، وبعض القرى والمدن اللبنانية الأخرى، ومنهم من سافر لدول خليجية وأوروبية بحثًا عن الأمان والعمل.

وخلال العدوان الإسرائيلي في سنة 2006، ولا سيما على الضاحية الجنوبية من بيروت، وإبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في نهاية سنة 2024 اضطر الكثيرين من سكانه للنزوح نحو الشمال، وجبل لبنان، وغيرها من المناطق الآمنة.

الملف العمراني:

تمّ البدء ببناء المخيم بعد نكبة 1948، بدون أي تخطيط مدني، وعليه تطور العمران به بشكل عشوائي، بدءًا من الخيمة، إلى منازل الصفيح (الزينكو)، وصولًا إلى مباني إسمنتية عشوائية، وشاهقة تصل إلى 8 طوابق، وما يزيد، دون مراعاة الحد الأدنى من الشروط الهندسية، والهزات الأرضية، وغيرها. لذلك هناك الكثير من المنازل تُقدر بـ 1,200 منزل تحتاج إلى إعادة تأهيل وترميم، ومهددة بالسقوط فوق رؤوس ساكنيها، حسب ما أكده أمين سر اللجنة الشعبية في المخيم في 2025/4/28، والذي أضاف أن هناك 150 منزلًا أصبحوا غير صالحين للسكن بسبب الغارات الإسرائيلية على الضاحية الجنوبية من بيروت مؤخرًا في عدوان 2024، وفتح جدار صوت الطائرات الإسرائيلية فوق المدن والمخيمات.

يتكون مخيم برج البراجنة من عدة حارات، منها حارة كويكات، والشيخ داوود، والغابسية، وشعب، وجورة التراشحة، وإم الفرج، وغيرها... وأهالي هذه القرى يسكنون بجوار بعضهم البعض، ولكل عائلة منزل تبني فوق سطحه بيوت لأولادها وأحفادها، مما جعل المخيم عبارة عن كتل إسمنتية عشوائية، ومباني متلاصقة جدًا، لا تدخلها أشعة الشمس، وكلها على حساب الأزقة والطرقات الضيقة بالمخيم،

والتي لا تكاد تتسع للمارة، وفي بعض الحارات يوجد زواريب لا تتسع لمرور الأشخاص حتى في الاتجاه الواحد.

الملف السكاني:

يعيش في مخيم برج البراجنة أكثر من 20,676 لاجئ مسجل بسجلات الأونروا، ويقدر عدد المنازل في المخيم بنحو 5 آلاف منزل. وشهد المخيم اكتظاظًا كبيرًا بعد الأزمة السورية في سنة 2011، والتي ولدت أزمة سكانية حقيقية بالمخيم، حيث نزح إليه أعداد كبيرة من الفلسطينيين السوريين، والسوريين أيضًا، فضلًا عن بعض الجنسيات الأخرى كالباكستانية، والبنغلادشية، والهندية، باعتبار أن إيجارات المنازل فيه أرخص من المناطق المجاورة في المدينة[56].

إدارة المخيم:

يخضع مخيم برج البراجنة للسيطرة الأمنية المتمثلة بالفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية المؤلفة من تحالف القوى الفلسطينية ومنظمة التحرير التي تُعدّ القوة التنفيذية على الأرض، حيث إن للفصائل بالمخيم مكاتب يتواجد بها عدد من عناصرها. وللمخيم لجنة أمنية تتمثل بأعضاء من كل فصيل فلسطيني وقوى التحالف. وتشارك الأونروا بإدارة ملفات المخيم. فالحكم المحلي في المخيم يتمّ من خلال التنسيق بين أعضاء اللجنة الأمنية واللجان الشعبية، وتقوم هذه اللجنة الأمنية بشكل رئيسي بفض الإشكالات وحلّها داخل المخيم، وتنسق بين الأجهزة الأمنية والقضائية اللبنانية بهذا الخصوص.

يوجد في مخيم برج البراجنة روابط تابعة لسكان القرى في فلسطين، ومنها، على سبيل المثال وليس الحصر: ترشيحا، والغابسية، والشيخ دوواد... تقوم هذه الروابط على تعزيز العلاقات العائلية بين أبناء المخيم من القرية الواحدة، وتقوم بتقديم المساعدات الاجتماعية لهم، في الأفراح، وفي الأحزان، وكذلك المساعدات المالية للمرضى وللاستشفاء.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي:

دائمًا ما يتمّ ربط سوء الحالة الاقتصادية بتردي الأوضاع الأمنية الاجتماعية، والتي تنعكس مباشرةً على سلوك أي فرد من أبناء المخيم وحياته، فقلة العمل تسبب فراغ يؤدي إلى انحراف الشباب، بالإضافة لانتشار حالة من الاضطراب النفسي لدى هذا الشاب، الذي يتقدم بالعمر دون تحقيق أي

[56] للمزيد انظر: مخيم برج البراجنة للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/43HpqZ0

من أحلامه. والذي قد تولد الآفات الاجتماعية، مثل ارتياد المقاهي، وشرب النارجيلة في الطرقات، والأزقة، والتي لم تعد مجرد حالات محدودة، بل أصبحت ظاهرة منتشرة في المخيمات بشكل عام، ومخيم برج البراجنة بشكل خاص.

يعاني سكان مخيم برج البراجنة، كغيرهم من سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان، من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والتي تصل إلى 85% بين فئة الشباب وخريجي العاهد والجامعات[57]، مما يؤدي إلى تأخر سن الزواج بين الشباب والفتيات، فالسمة العامة أنه لا يستطيع الشاب الزواج قبل سن الثلاثين مقارنة بالسنوات الماضية وبالتالي يسبب هذا الواقع شعورا باليأس والإحباط بين فئات الشباب والشابات في المخيمات الفلسطينية في لبنان[58].

يعاني سكان المخيم من أزمة سكنية، وارتفاع إيجارات المنازل، فقبل الأزمة الاقتصادية في لبنان كان إيجار أي منزل بالمخيم لا يتجاوز يتخطى 100$، أما الآن فأصبح إيجار المنزل 200$ إلى 250$، بسبب حاجة الأهالي للسكن، مقارنة بالإيجارات في المدينة والمناطق المجاورة للمخيم، والتي تتراوح بين 500 و750 دولارًا شهريًا.

الواقع التعليمي:

تتواجد مدارس الأونروا خارج المخيم، فمنها ما يقع في منطقة العنان، والعاملية، ومنطقة الرحاب، بجوار المخيم، والدوام في هذه المدارس يقسم لدوامين، بسبب زيادة أعداد الطلاب، وهذا ما أثر بشكل كبير على قدرات المعلمين، وطاقاتهم في شرح الدروس، واضطرارهم لإعادة شرحها أكثر من مرة، بسبب الاكتظاظ، كي يتمكن الطلاب من تحصيل الحدّ الأدنى من المعلومات.

الواقع الصحي:

كغيره من المخيمات الفلسطينية، يشكو سكان المخيم من نقص في الأطباء والممرضين في عيادة الأونروا، مقارنة بعدد المراجعين يوميًا، كذلك هناك نقص واضح في الدواء، والذي يغلب عليه الصناعة الهندية، أو الأردنية، وكثيرًا من الأحيان لا يناسب مرضى الأمراض المزمنة، ويسبب لهم عوارض جانبية.

وتقدم مستشفى حيفا، التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في مخيم برج البراجنة، خدمات الطبابة والاستشفاء للاجئين الفلسطينيين في المخيم، وفي مخيمات بيروت الأخرى. حيث تتعاقد مع الأونروا في تنفيذ بعض العمليات الجراحية من المستوى الثاني، وتستقبل الحالات الطارئة، وتعمل على

[57] للمزيد انظر: ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2023/6/3.
[58] للمزيد انظر: لاجئو فلسطين في لبنان يتأرجحون على حافة الوجود، موقع وكالة الأونروا، 2022/10/26. https://bit.ly/3Z9IttH

علاجها. لكن عموم اللاجئين الفلسطينيين يشكون من ضعف الخدمات والخبرات الطبية في هذه المستشفى، كغيرها من مستشفيات الهلال الأحمر، بسبب نقص الرعاية والدعم لهذه المستشفيات من قبل المرجعيات الفلسطينية المعنية بهذا القطاع.

البنى التحتية:

تتمثل مشكلة النفايات في مخيم برج البراجنة بأن عدد عمال النفايات في المخيم صغير مقارنة بعدد سكانه، وطرقاته الضيقة، حيث لا يتجاوز عدد العمال 10 عمال، وتتمّ الاستعانة، بين الحين والآخر، بعمال إضافيين، يعملون ضمن برنامج العمل مقابل المال، ولا توجد أماكن واسعة لتجميع النفايات بجوار المخيم، وتتعاقد الأونروا مع بلدية الغبيري، بنقل نفايات المخيم إلى أماكن تجميع النفايات، أو إعادة تدويرها في بيروت، وكثيرًا ما تحصل مشاكل ما بين الأونروا والبلدية، وتبقى النفايات مكدسة بجانب الطرقات والأزقة، مسببة الروائح الكريهة، والحشرات.

كذلك يعاني المخيم، أيضًا، من مشكلة مستعصية وهي شبكات الكهرباء والماء، الموزعة بشكل عشوائي، وملاصقة للمنازل، ومتداخلة مع بعضها البعض، مما تتسبب في الكثير من الأحيان بالصعقات الكهربائية، التي أدت إلى سقوط عدد من الضحايا، خصوصًا في فصل الشتاء، وصل أعدادهم إلى 88 ضحية في منتصف سنة 2021[59].

المياه:

تمثل مشكلة المياه المالحة معضلة كبيرة للسكان، باعتبار أن المخيم يعتمد بشكل كلي على مياه الآبار داخل المخيم، والتي أصبحت جميع مياهها مالحة غير صالحة للشرب. ويضطر الأهالي إلى شراء قوارير المياه الصالحة للشرب، فضلًا عن قيام إحدى الجمعيات الخيرية بتزويد المخيم يوميًا بنحو 30 ألف ليتر من المياه الصالحة للشرب فقط، وهذه غير كافية. وقد قامت الأونروا في سنة 2014 بإنشاء محطة تحلية للمياه بتمويل من سويسرا، تهدف من خلالها تزويد المخيم بالمياه الصالحة للشرب. إلا أن هذا المشروع لم يستكمل باعتبار أن الميزانية المقدمة من سويسرا لهذا المشروع هي فقط لإنشاء المحطة، أما الخدمات التشغيلية فهي بحاجة لجمع مبلغ من أهالي المخيم عبر اشتراكات تقوم بها اللجنة المشرفة على المشروع، لكي يتمّ تشغيل المحطة. ولم يلتزم الأهالي أو القيمين على المشروع بتأمين مستلزمات تشغيله.

[59] للمزيد انظر: "شبكات الموت".. الأسلاك الكهربائية داخل مخيم في لبنان تهدّد حياة السكان، موقع العربي، 2021/4/14. https://bit.ly/4mFZx4r

مقبرة مخيم برج البراجنة:

يوجد مقبرة واحدة في مخيم برج البراجنة، تقع جنوب غرب المخيم، وقد امتلأت منذ عدة سنوات، مما أجبر الأهالي على إعادة فتح القبور القديمة، ودفن موتاهم فيها، أو اضطرارهم إلى الدفن في مقبرة سبلين في إقليم الخروب، لأن تكلفة القبر في أي مقبرة أخرى في مدينة بيروت يصل إلى خمسة آلاف دولار، وهذا يفوق قدرة معظم العائلات في المخيم.

مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين[60]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 20,676 لاجئ مسجل	التعليم	طرقات ضيقة
ثلاث مدارس تقع خارج المخيم	شبكة الأمان الاجتماعي	اكتظاظ سكاني
إرشاد وظيفي ومركز إحلال للعمالة	الإغاثة والخدمات الاجتماع	
مركز صحي واحد	التمويل البسيط	
بيت عجزة نشيط	الصحة	
	مركز البرامج النسائية	

[60] للمزيد انظر: مخيم برج البراجنة للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/43HpqZ0

مخيم المية ومية

مخيم المية ومية هو من المخيمات الفلسطينية الصغيرة في لبنان، ويقع على تلة ترتفع نحو 300 م عن سطح البحر، وتشرف على مدينة صيدا، ومنطقتها، أُنشئ مخيم المية ومية سنة 1954، وهو يبعد نحو 4 كم عن صيدا، وعن فلسطين نحو 67 كم، ولا تزيد مساحته عن 0.5 كم^2، ويبلغ تعداد سكانه أكثر من 6,196 مسجل لدى الأونروا. وينحدر معظم سكان المخيم من صفورية، والطيرة، وميرون، والجش، والبروة، وغيرها[61].

هذا المخيم ليس أفضل حالًا من المخيمات الأخرى، حيث نسبة الفقر والبطالة فيه مرتفعة، وقد تتعدى 85%، ولا سيما في ظلّ الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراجع خدمات الأونروا، بسبب العجز الدائم في موازنتها، حسب التصريحات المتعاقبة للمفوضين العامين للأونروا في الآونة الأخيرة، ناهيك عن تهرب الدولة اللبنانية من تحمل مسؤولياتها تجاه منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المدنية، والاجتماعية، والاقتصادية[62].

سبب هذا الواقع الصعب أزمة ثقة بمستقبل أفضل لدى الشباب الفلسطيني داخل مخيماتهم، ودافعًا قويًا للتفكير في الهجرة، أو التسرب المدرسي المبكر بين طلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، والنزول لسوق العمل للعمل في أعمال هامشية، مثل الورش الصناعية، وأسواق الخضار، وأعمال البناء، وغيرها، في المناطق المجاورة لإعالة عائلاتهم.

لهذا المخيم مدخلان يخضعان لإجراءات التفتيش عند الدخول أو الخروج من قبل الجيش اللبناني، حيث تصل طوابير السيارات في كثير من الأحيان إلى عشرات الأمتار، فضلًا عن منع دخول مواد البناء بدون تصريح من مخابرات الجيش. وكلما حصلت تنقلات أو تغييرات في ألوية الجيش اللبناني، يسود التشدد في الإجراءات لفترة زمنية ليست بالقليلة، مما قد يسبب هذا الحال الكثير من المعاناة، والتأخير للمتوجهين إلى أعمالهم أو جامعاتهم.

وبالرغم من هذه الظروف والإجراءات القاسية، إلا أن علاقة المخيم مع الجوار اللبناني ممتازة وخصوصا مع سكان ضيعة المية ومية المجاورة.

ومع مرور الأيام فقد هذا المخيم الميزة التي كان يتمتع بها، وكأنه ضيعة صغيرة على رابية مرتفعة عن سطح البحر بنحو 300 م تقريبًا، بسبب الكثافة السكانية العالية، والاكتظاظ، والبناء العشوائي في نفس المساحة الجغرافية المحدودة. وعلى الرغم من الانسجام العائلي الذي يسود بين سكان المخيم،

[61] للمزيد انظر: مخيم المية ومية للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/43XEcfC

[62] للمزيد انظر: ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2023/6/3.

بسبب وعامل القرابة والنسب والانتماء إلى بلدان واحدة أو مجاورة في فلسطين، فقد حصل خلال الأعوام الماضية بعض المشاكل العائلية، والتي استخدام فيها الأسلحة النارية، وأدت إلى سقوط قتلى وجرحى، وكان آخرها الاشتباكات المسلحة بين حركة فتح وأنصار الله في النصف الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2018، والتي ذهب ضحيتها 3 قتلى من قوات الأمن الوطني الفلسطيني، و6 جرحى، بينهم جنديان للجيش اللبناني، بالإضافة إلى أضرار جسيمة في المنازل والسيارات الممتلكات[63].

الواقع الاقتصادي والاجتماعي:

يعيش سكان المخيم أوضاعًا صعبة لا تقل عن تلك التي تعيشها باقي المخيمات في لبنان. فقطاع الصحة مع تقليص الأونروا مساعداتها في أسوأ أحواله، والخدمات التي تُقدم للمواطنين لا تتوافر فيها الحدود الدنيا للمعايير الإنسانية، وحتى تلك المستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تعاني من نقص في الموارد المالية والتجهيزات الصحية، أضف إلى ذلك منع دخول مواد البناء إلا بترخيص، دفع الكثير من الشباب إلى مغادرة المخيم إلى المحيط، وأحيانًا إلى بلاد الاغتراب. ومع حالة الجمود التي يشهدها قطاع البناء بعد الحرب على لبنان في نهاية سنة 2024، فإن الأمر جعل ما نسبته 70 % من الشباب عاطلًا عن العمل، مما يهدد بأزمة اجتماعية حقيقة لا تُحمد عقباها، فنسبة الفقر والبطالة فيه مرتفعة قد تصل إلى 85%، أسوة بباقي المخيمات الفلسطينية في لبنان[64].

الواقع التعليم:

بنت الأونروا مدرسة واحدة داخل المخيم للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، هي مدرسة عسقلان، وتعمل بدوامين صباحًا وبعد الظهر. تضمّ نحو 480 طالبًا، أما التعليم الثانوي فإن الطلاب يتوجهون الى ثانوية بيسان في مخيم عين الحلوة، أو يلتحقون بالمدارس الثانوية الرسمية، أو الخاصة في مدينة صيدا.

ويوجد في مخيم المية ومية روضتان للأطفال؛ وهما روضة هدى زيدان التابعة لاتحاد المرأة الفلسطينية، وروضة براعم الإيمان التابعة لهيئة الأعمال الخيرية[65].

[63] للمزيد انظر: موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2018/10/26. https://bit.ly/43qSsgl

[64] للمزيد انظر: مخيم المية ومية، موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية: https://bit.ly/4dDWvJW

[65] المرجع نفسه.

الو اقع الصحي:

توجد عيادة واحدة للأونروا في المخيم، تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية لسكان المخيم، وفيها طبيب عام، وقسم خاص للحوامل والرضّع، وقسم للأسنان، ومختبر. تعمل 4 أيام في الأسبوع. وفي الحالات الضرورية للعلاج، أو الحاجة لأخذ تحويلة خارج أيام دوام العيادة، يتمّ اللجوء إلى عيادات مخيم عين الحلوة أو عيادة صيدا، وقد يضطر للانتظار للأسبوع القادم، أو قد يضطر للعلاج وشراء الأدوية على نفقته الخاصة[66].

يوجد مركز لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني يستقبل الحالات الطارئة، وفيه طبيب صحة عامة، ونسائي، وأمراض الصدر، وتنظير... ويوجد فيه مختبر أيضًا، ويعمل يوميًا. إضافة لذلك يوجد في المخيم صيدليتين (صيدلية البشير، وصيدلية عمر بن الخطاب) لأشخاص من المخيم. وعلى الرغم من وجود هذه المراكز إلا أنها لا تستطيع استقبال الحالات المستعصية، بل تقدم العلاج للحالات الطارئة والخفيفة فقط[67].

البنى التحتية:

طرقات المخيم الرئيسية ضيقة، ولا تتناسب مع عدد السيارات، ولا مع الكثافة السكانية، وهي معبدة بشكل بدائي، وتكثر فيها الحفر والتشققات، وقد كانت الطرقات فيما مضى واسعة، غير أن التوسع العمراني جعلها ضيقة. أما الأزقة، فهي ضيقة، ومظلمة، وتحتاج إلى إضاءة. وأما بالنسبة لمشكلات تمديدات الصرف الصحي والأشغال العامة وشبكة الكهرباء فحدث ولا حرج، حيثُ إن المخيم طالما عانى من هذه المشكلات مطولًا. وقد شهد المخيم مشروعًا في سنة 2019 بعد انتظار دام أكثر من عشر سنوات شمل بعض التحسينات والتعديلات، وخصوصًا على صعيد تحسين الطريق المؤدي للمخيم، وتعبيدها[68].

الكهرباء:

التغذية بالتيار الكهربائي مؤمنة من الدولة اللبنانية، من خلال شركة كهرباء لبنان، بالإضافة إلى مولدات كهربائية خاصة، يؤمن الكهرباء من خلال الاشتراك. ويقوم الكثير من الأهالي بتركيب أنظمة

[66] المرجع نفسه.
[67] المرجع نفسه.
[68] المرجع نفسه.

للطاقة الشمسية فوق أسقف منازلهم لتعويض النقص في الكهرباء، خصوصًا أن شركة كهرباء لبنان لا تغذي المخيم بأكثر من 5 ساعات يوميًا.

المياه:

ثمة بئران ارتوازيان، وخزان للمياه يغذي المخيم، تشرف عليه الأونروا، وقد تمّ حفر بئر منهما بإسهام من الاتحاد الأوروبي بسبب النقص الشديد في المياه خلال فصل الصيف.

مخيم المية ومية للاجئين الفلسطينيين[69]:

إحصائيات	البرامج العاملة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 6,196 لاجئ مسجل	التعليم	ظروف اجتماعية اقتصادية صعبة
مدرسة واحدة تقدم التعليم الأساسي لـ 472 طالب	شبكة الأمان الاجتماعي	نقص مياه متكرر
مركز صحي واحد	الإعاقة	
	الصحة	

[69] للمزيد انظر: مخيم المية ومية للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/43XEcfC

مخيم عين الحلوة

يُعدّ مخيم عين الحلوة عاصمة الشتات للاجئين الفلسطيني، باعتباره أكبر المخيمات في لبنان من حيث المساحة وعدد السكان. أُنشئ في سنة 1948، من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بهدف إيواء نحو 15 ألف لاجئ فلسطيني، تمّ تهجيرهم من قرى الجليل في شمال فلسطين أيام النكبة، إثر قيام الكيان الصهيوني. يقام هذا المخيم على أرض خاصة مستأجرة من قبل الأونروا، تعود لعائلات أبو ظهر، وعائلات من منطقة درب السيم المتاخمة للمخيم من ناحية الجنوب الشرقي.

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة نحو 100 ألف نسمة حسب اللجان الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، أما وفق سجلات الأونروا فهو نحو 64 ألف لاجئ مسجل[70]، يضاف لها أعداد من فلسطيني سورية، ولاجئين فلسطينيين من مخيمي النبطية وتل الزعتر، ومخيمات منطقة صور. ينحدر معظم الأهالي في مخيم عين الحلوة من 36 قرية شمالي فلسطين متاخمة للحدود اللبنانية، وأهمها قرى عمقا، وصفورية، وشعب، وطيطبا، ولوبيا، والمنشية، والسميرية، والنهر، والصفصاف، وحطين، والرأس الأحمر، والطيرة، وترشيحا، والزيب، وعكبرة، وغوير أبو شوشة، ونمرين، وسعسع، والسموع، والغابسية[71].

يقع هذا المخيم حوالي 2 كيلو متر عن جنوبيّ شرقيّ مدينة صيدا، عن الحدود مع فلسطين بحوالي 67 كلم،، وقد تأسس على أرض كانت أصلًا معسكرًا للجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية، وقد بدأت الأونروا عملياتها في المخيم عام 1952[72].

لهذا المخيم أربعة مداخل رئيسية هي:

من الشمال مدخلان: مستديرة الفرن العربي – جامع الموصللي – الشارع التحتاني، ومستديرة الأمريكان – المستشفى الحكومي – الشارع الفوقاني.

من الجنوب مدخل واحد: طريق درب السيم – عين الحلوة (الشارع الفوقاني – الشارع التحتاني).

من الغرب مدخل واحد: مستديرة الحسبة – حي الزيب – الشارع التحتاني.

يقيم الجيش اللبناني حواجز ثابتة على مداخل المخيم، ويعمل على مراقبة الحركة منه وإليه. وتخضع كلها لإجراءات أمنية مشددة من حيث الدخول والخروج من قبل الجيش اللبناني، والذي يقوم بتفتيش السيارات، حيث تصل طوابير السيارات أحيانًا في الفترات الصباحية إلى مئات الأمتار، نتيجة

[70] للمزيد انظر: مخيم عين الحلوة للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://2h.ae/aHTk
[71] للمزيد انظر: مخيم عين الحلوة، موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية: https://bit.ly/3ZJQ1Dy
[72] المرجع نفسه.

التدقيق في التفتيش. وكثيرًا ما كانت تغلق هذه الحواجز في وجه الأهالي عند حصول أي أشكال أمني، سواء كان كبيرًا أم صغيرًا مما يزيد معاناة من الناس فوق معاناتهم اليومية.

يعاني هذا المخيم العديد من المشاكل أهمها:

- كثافة سكانية مرتفعة جدًا.
- ضيق المساحة الجغرافية.
- ضيق الأزقة والطرقات، والتي لا تسمح أحيانًا للمارة إلا في اتجاه واحد.
- يضطر الأهالي إلى التوسع الرأسي والعامودي.
- المباني متلاصقة بعضها البعض حاجبة نور الشمس والإضاءة.
- ارتفاع نسبة الرطوبة في المنازل (حي عمقا نموذجًا)، وما لذلك من انعكاس سلبي على صحة سكان هذا المخيم.
- ارتفاع نسبة البطالة والفقر، تصل إلى ما نسبته 80% حسب أمين سر اللجنة الشعبية بالمخيم.
- ارتفاع نسبة الطلاق، وتأخر سنّ الزواج بين الذكور والإناث.
- زيادة نسبة التسرب المدرسي بين الأطفال.

الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:

يعمل معظم سكان المخيم في الأعمال الحرفية البسيطة، كأعمال البناء، وصيانة السيارات، في المناطق المجاورة، بالإضافة إلى اعتماد الكثير منهم على الأعمال التجارية البسيطة، من بيع الخضار، أو السمانة، والمواد الغذائية، والملابس، بالإضافة إلى وجود نحو 400 موظف يعملون لدى وكالة الأونروا في شتّى القطاعات، مثل التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والهندسة، وأعمال النظافة. كذلك يعمل جزء من أبناء المخيم في مؤسسات اجتماعية، وخيرية، وخدماتية، ويعمل جزء منهم موظفًا لدى الفصائل الفلسطينية العاملة داخل المخيم، ومنهم من يعمل في مزارع الخضار والفاكهة. وعلى الرغم من أن اليد العاملة الفلسطينية تُعدّ منتجة وفعالة، إلا أنّ عمل الفلسطيني يتمّ في لبنان بشكل غير معلن، حيث لا تسمح القوانين اللبنانية للفلسطينيين بالعمل في المهن الحرة، وهو ما يسد الآفاق أمام المتعلمين منهم، ويشكل عقبة رئيسة أمام طموح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

فالأوضاع الاقتصادية السيئة في لبنان تنعكس بشكل واضح على المخيم، وتترك النسبة الأكبر من سكانه ضمن فئة العاطلين عن العمل. بينما يعتمد جزء من عائلات المخيم على التحويلات التي تصلها من أبنائها في الخارج، أو على مساعدات تقدمها الهيئات والجمعيات الإنسانية.

يمتاز المخيم بسوقه التجاري الكبير، التي تتوسطه من شرقه إلى غربه، والذي يوفر أنواعًا متعددة من البضائع، مثل الملابس، واللحوم، والأسماك، والخضار، والفاكهة. يقصده الناس بسبب رخص الأسعار التي تناسب الفقراء في المخيم وخارجه. وقبل أن يزيد الجيش اللبناني من إجراءاته الأمنية المتشددة على مداخل المخيم، فقد كان سوق عين الحلوة وجهة لأبناء صيدا والمناطق المجاورة. وتنتشر في المخيم ورشات الحدادة والبويا، وصالونات الحلاقة، وغيرها من المهن[73].

الخدمات الاجتماعية والإغاثية:

خدمات الأونروا في هذا المجال هي في حالة تراجع، خصوصًا بعد إلغاء المساعدات العينية لحالات العسر الشديد في سنة 2020، وتحويلها إلى مساعدات مالية لا تتجاوز 40 دولار للفرد الواحد، مرة كل 3 أشهر. كذلك بعد وقف المساعدات المالية بقيمة 50 دولار للأطفال والمسنين. وقد قام أهالي مخيم عين الحلوة بالكثير من الاحتجاجات والإضرابات، مطالبين الأونروا بزيادة عدد المستفيدين من برنامج الشؤون الاجتماعية، فضلًا عن عدم التأخر بصرفها. يذكر أن عدد المستفيدين من برنامج الشؤون الاجتماعية في الأونروا في لبنان لا يتجاوز 61,700 فردًا، وبالتالي لا يتناسب هذا البرنامج وما يقدمه من مساعدات محدودة مع عدد حالات العسر الشديد في المخيمات الفلسطينية في لبنان[74].

الو اقع التعليمي:

هناك 9 مدارس للأونروا في مخيم عين الحلوة، بينها ثانوية بيسان، ومدارس ابتدائية ومتوسطة للبنين والبنات، وهي: الناقورة، وصفد، والسموع، ومرج بن عامر، وحطين، والفالوجة، وقبية، ودير القاسي. يقع معظم هذه المدارس في منطقتي الطوارئ، والتعمير، والشارع الفوقاني، وبستان القدس، والمدخل الشرقي. تقدم هذه المدارس التعليم لنحو 6 آلاف طالب في مختلف المراحل الدراسية[75]، بالإضافة إلى رياض الأطفال، التي يزيد عددها على 10، تتبع لمؤسسات المجتمع المدني، ومنها مؤسسة غسان كنفاني، وبيت أطفال الصمود، والنجدة، وتضامن، ونبع، وسنابل، وغيرها من الجمعيات.

وتشهد صفوف المدارس في مخيم عين الحلوة كثافة كبيرة في عدد التلامذة، وهو ما يفوق قدرة استيعابها، وتدنت نسب النجاح في الشهادة المتوسطة خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى مستويات خطيرة، ولا سيما في مدرستي حطين ودير القاسي وغيرها. وقد يكون الواقع الأمني المتوتر، وكثرة الإضرابات، والعطل، انعكس سلبًا على أداء التلاميذ، إذ تدنت نسبة النجاح إلى دون 25%، وهذه نسبة

---

[73] المرجع نفسه.

[74] للمزيد انظر مثلًا: موقع النشرة، 2022/10/17: https://bit.ly/3FCoFsg

[75] للمزيد انظر: مخيم عين الحلوة للاجئين، موقع وكالة الأونروا.

متدنية جدًا مقارنة بالسنوات السابقة، وبرزت ظاهرة التسرّب المدرسي في مخيم عين الحلوة، والتي قد يكون سببها الرئيسي الأوضاع المعيشية المأساوية التي تجبر الأهالي على عدم إرسال أولادهم إلى المدرسة، حيث يلتحق قسم كبير من هؤلاء بسوق العمل والورش الصناعية، بهدف مساعدة عائلاتهم.

وحتى يومنا هذا ما تزال 4 من مدارس الأونروا في المخيم مغلقة ولم يتمّ تأهيلها من قبل الأونروا بعد أحداث عين الحلوة في أيلول/ سبتمبر 2023 وهي بيسان، والناقورة، وصفد، والسموع، ويتمّ إعادة تأهيل مدرسة مرج ابن عامر على أن تفتح مطلع العام القادم، ويضطر طلاب هذه المدارس المغلقة للانتقال خارج المخيم، والخضوع إلى نظام الشفتين في مدارس الأونروا، سواء في مدينة صيدا أو الجوار.

الواقع الصحي:

هناك مركزان صحيان للأونروا، بسبب الكثافة السكانية العالية في مخيم عين الحلوة، وبالرغم من ذلك يعاني الأهالي من كثرة الانتظار للحصول على الخدمة داخل هذه العيادات، فضلًا عن التأخر أحيانًا في تأمين الأدوية الضرورية والمناسبة للمسنين، مثل أدوية الضغط، والسكري، والقلب، وغيرها، كذلك يضطر الأهالي للتوجه إلى مدينة صيدا حال حاجتهم إلى صور أكس راي X-Ray، أو مراجعة طبيب القلب، والعيون، وما لذلك من أعباء مالية عليهم.

ويتوافر في المخيم مراكز طبية أُخرى مثل مستشفي الأقصى، والنداء الإنساني، ومراكز طبية مثل مستوصف القدس، ومستوصف خالد بن الوليد، بالإضافة إلى عدد من العيادات الخاصة، وأكثر من 20 صيدلية. كذلك يتوفر العديد من عيادات طب الأسنان، ويستفيد الأهالي في المخيم من مستشفى الهمشري، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي يستقبل المرضى على اختلاف جنسياتهم.

البنى التحتية:

لم تقم الأونروا بتعبيد الشوارع والأزقة في مخيم عين الحلوة منذ عدة سنوات، وما يزال في المخيم ما يزيد عن 350 منزلًا سقوفها من الصفيح، فضلًا عن الكثير من المنازل، والتي يصل عددها إلى 950 منزلًا، حسب اللجنة الشعبية في المخيم، بها تشققات وآيلة للسقوط، وتحتاج إلى إعادة تأهيل وترميم، والأونروا أوقفت برنامج تأهيل وترميم المنازل مطلع سنة 2023، وقد زادت أعداد المنازل الآيلة للسقوط بعد الحرب الأخيرة على لبنان في نهاية سنة 2024، بسبب الغارات الإسرائيلية على أطراف المخيم وجواره، وكثرة فتح جدار صوت الطائرات الحربية فوق المخيم.

المياه:

يعتمد سكان المخيم على مياه 12 بئر مياه، موزعين في جميع أنحاء المخيم. تضخ هذه الآبار مياهها مباشرة الشبكة الدائرية، التي أنجزتها الأونروا خلال تأهيل البنية التحتية في المخيم في سنة 2015. ويوجد خزان واحد في مخيم عين الحلوة في حي الصفصاف. تقوم الأونروا بتوفير محروقات هذه الآبار، وتسهم بـ 50% من تكلفة صيانة هذه الآبار، بالتشارك مع اللجان الشعبية المدعومة من دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية. يتمّ تشغيل هذه الآبار بجهود تطوعية بلا مقابل، لكن المشكلة تبرز في حال تعطل مضخات أحد الآبار، أو احتراق محولات الكهرباء الخاصة به، مما قد يتسبب بأزمة مياه خانقة، خصوصًا أن معظم المنازل ليس لها شوارع أو طرقات لشراء خزانات مياه كبيرة (ستيرنات) لسدّ الحاجة الطارئة. وتُعدّ ساعات ضخ المياه كافية في المخيم، لكن مشكلة الشبكة الدائرية تجعل وصول المياه إلى المناطق المرتفعة في المخيم ضعيفة، وتتأخر في الوصول إلى هذه المنازل باكرًا، مما يسبب إرباكاً لربات المنازل في إنجاز أعمالهم المنزلية اليومية بسهولة[76].

الكهرباء:

على الرغم من إعادة تأهيل شبكة الكهرباء خلال السنوات الأخيرة الماضية، من قبل الصليب الأحمر الدولي، وجمعية بورسيو في مخيم عين الحلوة، فإن السكان يعانون من كثرة انقطاع التيار الكهربائي، خصوصًا أن الكهرباء غير منتظمة في جميع المناطق اللبنانية، وهذا ما يجبر سكان المخيم على اللجوء إلى التغذية بواسطة المولدات، حيث تصل كلفة الاشتراك الشهري إلى 100 دولار. وقد قامت العائلات الميسورة مؤخرًا ،وخلال السنتين الماضيتين، بتركيب أنظمة للطاقة الشمسية للتزود بالكهرباء.

وكي تتمّ متابعة شبكات الكهرباء وتمديداتها داخل المخيم، فقد تمّ توزيع المخيم إلى قواطع، وتكليف أفراد متطوعين من نفس القاطع بجباية اشتراكات الصيانة، وبمتابعة الشبكة وتوصيلاتها للمستفيدين، ومنع التعديات عليها، وصيانتها عند اللزوم. وما يزال الكثير من الأهالي يلتزمون بسداد فواتير الكهرباء لشركة كهرباء لبنان.

وبحسب أمين سر اللجنة الشعبية في مخيم عين الحلوة فإنه يتمّ التنسّيق مع المؤسسات المحلية والدولية، التي تُعنى بالشأن الفلسطيني مثل الصليب الأحمر الدولي، والمجلس النرويجي للاجئين NRC، ومؤسسة نبع، لصيانة الكهرباء ومولدات الآبار في حالة الأعطال الكبيرة في المحولات (الترانسات)[77].

---

[76] المرجع عضو اللجنة الشعبية في المخيم زعيتر في 2025/5/20.

[77] للمزيد انظر: موقع مؤسسة العودة الفلسطينية: https://www.alawda-pal.com/index.php?s=5&cat=1&id=7170

الوضع الأمني:

تكثر المشاكل الأمنية في مخيم عين الحلوة بين الحين والآخر، نتيجة الأوضاع الإنسانية المتردية، حيث تحصل الكثير من المشاكل الفردية والعائلية، وغالبًا ما كانت تتطور إلى استخدام السلاح وإطلاق النار، وحصول بعض الإصابات بين الأبرياء، مما ينعكس سلبًا على الواقع الاجتماعي للأهالي، وعلى استقرارهم. إذ تكررت هذه المشاكل المتنقلة مرات عديدة، بالإضافة إلى تشديد الإجراءات الأمنية من قبل الجيش اللبناني، بسبب وجود بعض الأفراد المطلوبين للعدالة، أو بسبب وجود بعض القوى الأصولية المتشددة، والتي سببت العديد من الاحتكاكات مع القوى المحلية داخل المخيم، أو مع الجيش اللبناني، والمحيط. واضطر الكثير من الأهالي إلى النزوح أكثر من مرة إلى مدينة صيدا، وغيرها، خلال الأحداث الأمنية التي حصلت مع المدعو بلال بدر وبلال العرقوب في نيسان/ أبريل 2017، والتي أدت إلى دمار واسع في حي الطيرة في حينها. ناهيك عن مضاعفة الجيش اللبناني لإجراءاته الأمنية، والتي تسبب المعاناة اليومية للأهالي، سواء في أثناء توجههم إلى أعمالهم، أم في أثناء عودتهم. ويذكر أمين سر اللجنة الشعبية أن الكثير من ممتلكات الناس من محلات تجارية، وسيارات، ومنازل، أصابتها أضرار جسيمة، ولم يجدوا من يعوض عليهم أضرارهم[78].

كذلك اندلعت اشتباكات عنيفة استمرت إلى أكثر من 20 يومًا بين متشددين في المخيم من جهة، وقوات الأمن الوطني وحركة فتح من جهة أخرى، والتي أدت إلى مقتل مسؤول الأمن الوطني العرموشي، ومرافقيه، خلال أيلول/ سبتمبر 2023، والتي أدت إلى سقوط العشرات بين شهيدٍ وجريح، مع خسائر مادية في المنازل، والممتلكات، وعشرات السيارات، فضلًا عن الدمار الواسع في تجمع المدارس، وتدمير البُنية التحتية في المُخيم، وما صاحب ذلك من حركة نُزوح واسعة من معظم أحياء المخيم، ولا سيما حي البراكسات، والطوارئ، والصفصاف، وحطين، وغيرها، واستهداف مواقع الجيش اللبناني عند أطراف المخيم والجوار، أدت إلى إغلاق السراي الحكومي، والجامعة اللبنانية، وسوق الخضار (الحسبة)، وقطع الطريق من وإلى الجنوب، وما تزال العديد من مدارس عين الحلوة مغلقة ومهجورة حتى يومنا هذا، وأهمها ثانوية بيسان، بسبب عدم إيجاد حل جذري لهذه المشكلة[79].

[78] للمزيد انظر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2017/4/11: https://refugeesps.net/p/3323

[79] للمزيد انظر: موقع الجزيرة.نت، الدوحة، 2023/9/30: https://aja.me/a1lm8y

مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين[80]:

إحصائيات	البرامج العاملة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 64,000 لاجئ مسجل	الصحة	الفقر.
أكثر من 6 آلاف طالب	التعليم	البطالة.
9 مدارس، بينها ثانوية واحدة	شبكة الأمان الاجتماعي	ضيق الأزقة والطرقات.
أكثر من 10 رياض للأطفال	الإغاثة والخدمات الاجتماعية	تدفق سكاني كبير من نهر البارد (2007) ومن سوريا (2011).
مركزان صحيان للأونروا	الإعاقة	طلب كبير على خدمات الأونروا بسبب عدد السكان المتزايد.
12 بئر مياه	الخدمات المجتمعية	التأخر في إعادة تأهيل المدارس المتضررة.
		اكتظاظ في عدد الطلاب داخل الصف الواحد.
		كثرة انقطاع التيار الكهربائي.
		كثرة المشاكل الأمنية.

[80] للمزيد انظر: مخيم عين الحلوة للاجئين، موقع وكالة الأونروا، وتقارير ميدانية.

مخيم البص

مخيم البص هو من المخيمات الفلسطينية الذي يقع على مدخل مدينة صور الجنوبية. يبلغ عدد سكانه أكثر من 13,081 لاجئ مسجل، حسب تقديرات الأونروا، معظمهم من قرى ومدن شمال فلسطين؛ كالنهر، وأم الفرج، والزيب، وميعار، والدامون، وكفركنّا، والجش وحيفا...

يقع مخيم البص للاجئين الفلسطينيين على مسافة 1.5 كيلومتر إلى الجنوب من مدينة صور، التابعة لمحافظة لبنان الجنوبي. تمّ بناء المخيم بالأساس من قِبل الحكومة الفرنسية في سنة 1939 من أجل اللاجئين الأرمن القادمين من أرمينيا. وفي سنة 1948 استقبل فيه اللاجئين الفلسطينيين. وتبلغ مساحة مخيم البص نحو 0.8 كلم^2. يعمل سكانه بشكل عام في أعمال الزراعة الموسمية، والإنشاءات، والأعمال الحرفية الأخرى، وفي الورش الصناعية، بالإضافة إلى وجود الكثير من المحلات التجارية المختلفة، بسبب قربه من مدينة صور، ويعمل عدد بسيط جدًا من أبناء المخيم لدى وكالة الأونروا.

ويعيش سكان المخيم في مساكن مبنية من الطوب الإسمنتي، التي تمّ بناؤها من الأرمن في وقت سابق، وبعضها تمّ بناؤه من اللاجئين أنفسهم. وقد تمّ إنشاء شبكة للصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار، في سنة 2001 من قبل الأونروا، إلا أن المشروع ظهرت به الكثير من العيوب التقنية، وقد أعيد تأهيله مرة أخرى بين الأعوام 2007 و2008، وتمّ استكمال مرحلة تعبيد الشوارع والطرقات به في سنة 2023.

يخضع مخيم البص لسيطرة الجيش اللبناني، وإجراءاته، من حيث الدخول والخروج، والتحكم بإدخال مواد البناء إلى المخيم عبر التصاريح التي تصدرها السلطات الأمنية اللبنانية.

مخيم البص كباقي المخيمات الفلسطينية في لبنان... يعاني سكانه من ارتفاع نسبة الفقر، والبطالة، والتسرب المدرسي وسط طلاب المرحلة الابتدائية والمتوسطة، حسب اللجنة الشعبية في المخيم، بسبب انسداد أفاق المستقبل وفرص العمل أمام الشباب الفلسطيني، مما يدفع الكثير منهم لترك المدرسة والتوجه إما إلى التعليم المهني، أو إلى سوق العمل مباشرة في مناطق الجوار[81]...

الخدمات الاجتماعية والإغاثية:

لم يشهد هذا القطاع أي تحسن يذكر باعتبار أن الأونروا تقدم فقط مساعدات مالية لنحو 17% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والذين يقدر عددهم بـ61,700 فردًا فقط، وبواقع 11 دولار شهريًا، في ظلّ الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعاني منها سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتي تجاوزت نسبة الفقر والبطالة فيها 85% حسب تقارير الأونروا[82].

[81] للمزيد انظر: مخيم البص للاجئين، موقع وكالة الأونروا، https://bit.ly/3T0RZM7

[82] للمزيد انظر: ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2023/6/3.

الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني:

يتواجد في مخيم البص العديد من المؤسسات والجمعيات ذات التخصصات المختلفة ومنها[83]:

- **جمعية المرأة الخيرية:** والتي تُعنى بالإعاقة وملحقاتها، من خدمات العلاج الفيزيائي، ومستلزمات الإعاقة. فضلًا عن البرامج الخاصة بالصمّ وتأهيلهم.
- **جمعية الإخوة:** تُعنى ببناء قدرات الشباب، وتقدم برامج الدعم النفسي الاجتماعي، وغيرها من البرامج ذات الصلة.
- **جمعية النجدة:** تُعنى ببرامج تراثية، فضلًا عن برامج تدعيم المرأة، وبناء قدراتها، وبرامج الدعم النفس الاجتماعي للأطفال، والدعم الدراسي، وغيرها من البرامج ذات الصلة.
- **جمعية بيت أطفال الصمود:** تُعنى بكفالة الأيتام في المخيم، وتوفر عيادات تخصصية للنساء والأسنان، وتقدم العديد من برامج الدعم الدراسي، فضلًا عن البرامج التراثية الوطنية.
- **الجمعية الإنسانية للتنمية:** تُعنى بكفالة الأيتام، والمشاريع التنموية في المخيمات، فضلًا عن برامج دعم العائلات الفقيرة، والبرامج الأخرى ذات الصلة.
- **جمعية نبع:** تُعنى ببرامج الدعم الدراسي لطلاب المرحلة الابتدائية، وبرامج بناء القدرات للشباب، وبرامج الدعم النفسي الاجتماعي.
- **جمعية الأنشطة النسائية:** تُعنى ببرامج المرأة، مثل الخياطة، والتطريز، والتجميل، فضلًا عن برامج الدعم النفسي الاجتماعي.

الواقع التعليمي:

يتواجد في المخيم ثلاث مدارس تابعة للأونروا، وهما مدرستي الشجرة ونمرين للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ذكورًا وإناثًا، وثانوية دير ياسين للذكور والإناث، وهي مخصصة فقط لطلاب مخيم البص والتجمعات الفلسطينية في الساحل. وقد شهد قطاع التعليم في المخيم تراجعًا كبيرًا برز بشكل مباشر من خلال تدني نتائج النجاح في الشهادة المتوسطة، في السنوات الأخيرة، والتي لم تتجاوز في أحسن حالاتها 40%. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها: سياسة الترفيع الآلي، واكتظاظ الصفوف، وصولًا إلى 45 طالبًا في الغرفة الصفية الواحدة، وعدم توافر المتابعة من قسم التوجيه والإرشاد التربوي بشكل فعال. كذلك يتوافر في المخيم مجموعة من رياض الأطفال، منها روضة الإيمان، وروضة بيت أطفال الصمود، وروضة جمعية نبع، وروضة النجدة الاجتماعية، وروضة اتحاد المرأة الفلسطينية[84].

[83] للمزيد انظر: المؤسسات والجمعيات - مخيم البص، موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية: https://bit.ly/3Hhf62n

[84] للمزيد انظر: البص: "مخيم التوت"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/ar/node/236035

الواقع الصحي:

يوجد في المخيم عيادة للأونروا تقدم خدمات رعاية الصحة الأولية، والطفولة، والأمومة، ولمدة خمسة أيام أسبوعيًا، من الساعة 7:30 حتى الساعة 2:45، ويستفيد من خدماتها سكان المخيم واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الجوار (حي الزراعة، والمساكن، وحي الثكنة). تحتوي العيادة نفسها على عيادة تخصصية للقلب وللعيون، لمرضى مخيمات المنطقة، بنظام دوام يومين أسبوعيًا. ويوجد عيادة أخرى للتصوير الشعاعي لمرضى منطقة صور ومخيماتها بنظام الدوام الأسبوعي.

كذلك توجد داخل المخيم مستشفى صور الحكومي، التابع لوزارة الصحة اللبنانية، والذي يستفيد منه اللاجئون الفلسطينيون في الحالات الطارئة، ومن عياداته التخصصية، فضلًا عن مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني (مستشفى سعد الله الخليل)، والذي أغلق أبوابه بعد سنة 1982، وأُعيد افتتاحه كمركز للعزل لمرضى الكورونا في العام 2022/2021، وتمّ تأهيله مؤخرًا ليكون مستشفى مركزي في منطقة صور، ويتمّ استثماره أحيانًا بعيادات تخصصية فقط.

كذلك يتوافر في المخيم مستوصف مركزي لجمعية الشفاء الطبية، يقدم خدماته من خلال عياداته التخصصية، وقسم المختبر، والعيون، والأسنان، وتصوير البانوراميك، والتصوير الشعاعي، وبأسعار تشجيعية لسكان المخيم والجوار، فضلًا عن خدمات الإسعاف والطوارئ.

كذلك تتوفر في المخيم بعض العيادات التخصصية الفردية كعيادات الأسنان عدد 6، وعيادات المسالك البولية، والأطفال، والعيون، والصيدليات. ويُعدّ مخيم البص موقعًا جاذبًا للعيادات التخصصية المختلفة، لسهولة وصول سكان مخيمات صور والجوار إليه، فضلًا من أن إيجار العيادات في المخيم أقل بكثير من الأسعار في المدينة أو الجوار[85].

المياه:

لا يوجد في مخيم البص آبار ارتوازية أو خزانات مياه تابعة للأونروا تعمل على تزويد السكان بحاجتهم من المياه. بل يعتمد الأهالي على مياه منطقة صور، والتي تزود المخيم بالمياه، من خلال تركيب عدادات للاستهلاك، ويتمّ سداد مصاريف استهلاك المياه سنويًا لشركة مياه صور.

يعاني المخيم نقصًا شديدًا في المياه في فصل الصيف، ويضطر الكثير من الأهالي إلى شراء المياه، ولا سيما في أحياء المخيم الداخلية. حتى أن مدارس الأونروا تعاني من نقص المياه خلال فصل الصيف، وخلال سنة 2025 تمّ الاستعانة ببئر خاص للجمعية الإنسانية للتنمية، لتزويد المدارس بالمياه. وقد

[85] للمزيد انظر: الوضع الصحي - مخيم البص، موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية: https://bit.ly/43RsXFv

استفحلت أزمة المياه في مخيم البص خلال سنة 2025 بعد أن قصفت محطة مياه مدينة صور خلال العدوان الإسرائيلي على مدينة صور في نهاية سنة 2024، حيث انقطعت المياه عن المدينة والجوار، وما تزال مفاعيل أزمة المياه قائمة، ولم تبذل الأونروا أي مجهودات فعلية لإنشاء آبار وخزانات مياه للمخيم[86].

الكهرباء:

مخيم البص كباقي المخيمات الفلسطينية في لبنان فيما يتعلق بموضوع الكهرباء العامة. حيث من المفترض أن جميع المنازل تتغذى من شركة كهرباء لبنان، لكن أزمة الكهرباء في لبنان، وارتفاع ساعات التقنين، جعلت السكان يبحثون عن مصادر بديلة، خصوصًا أن شبكة الكهرباء في المخيم قديمة، ولا تقوم شركة الكهرباء بصيانتها، وأعطالها كثيرة. فالشركة لا تقوم إلا بصيانة المحولات الكهربائية في المخيم حال تعطلها. أما خطوط التغذية فيتم صيانتها من خلال عمال تقنيين من سكان المخيم بتكليف من اللجنتين الشعبية والأهلية. ويضطر الأهالي إلى سدّ النقص بالطاقة الكهربائية من خلال مولدات كهربائية خاصة (مولدات عبد العال)، أو من خلال تركيب نظام للطاقة الشمسية، والذي انتشر بشكل واسع في مخيم البص للتخفيف من فاتورة اشتراك الكهرباء شهريًا.

مخيم البص للاجئين الفلسطينيين[87]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 13,081 لاجئ مسجل	الصحة	البطالة
ثلاث مدارس تضم 1,916 طالبًا وطالبة	التعليم	
مركز صحي واحد	التمويل الصغير	
	شبكة الأمان الاجتماعي	
	الإعاقة	
	مركز البرامج النسائية	

[86] للمزيد انظر: موقع الجزيرة.نت، الدوحة، 2025/5/7: https://aja.ws/bxi1bg

[87] للمزيد انظر: مخيم البص للاجئين، موقع وكالة الأونروا، مرجع سابق.

مخيم البرج الشمالي:

مخيم البرج الشمالي هو من المخيمات الفلسطينية الكبيرة في جنوب لبنان. يقع على بعد ثلاثة كيلو مترات شرقي مدينة صور. يبلغ تعداد سكانه أكثر من 26,569 لاجئ، حسب إحصاءات الأونروا[88].

يعاني هذا المخيم كباقي المخيمات الفلسطينية في لبنان ظروفًا معيشية صعبة بسبب تراجع خدمات الأونروا بشكل كبير، ونتيجة استمرار الدولة اللبنانية في تجاهل مسؤولياتها تجاه اللاجئين، والاستمرار في حرمانهم من حقوقهم المدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، حيث لا يسمح بالدخول والخروج إلا من مدخل واحد، ويحاط المخيم بسواتر ترابية، ومكعبات من جميع الاتجاهات، تعيق تحرك العمال والأهالي المتوجهين الى أعمالهم، أو للتسوق من المناطق المحيطة بالمخيم. كذلك أدت هذه السواتر إلى تعقيدات كبيرة أمام الطلاب الصغار الذين يتوجهون إلى المدارس المجاورة. ويتمّ منع إدخال مواد البناء إلى المخيم منذ سنة 2007، هذا الإجراء يؤدي إلى منع الإعمار في المخيم بدون تصريح من السلطات اللبنانية، فضلًا عن عدم إمكانية ترميم الكثير من المنازل المتقادمة وتأهيلها، والتي تسقط أسقفها بين الحين والآخر[89]، فضلًا عن زيادة التشققات في المنازل بسبب فتح جدار صوت الطائرات الإسرائيلية وغاراتها على المناطق المجاورة للمخيم خلال الحرب على لبنان في سنة 2024.

الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:

كحال اللاجئين الفلسطينيين في كافة المخيمات في لبنان يعاني أهالي المخيم من تفشي البطالة، وعدم توافر فرص العمل، وتدني الأجور لمن يحالفه الحظ بالعمل. وهذا يضاعف عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خطّ الفقر، ويزيد نسبتهم، وبشكل خاص في ظلّ غلاء المعيشة، وازدياد الأعباء المالية، وانعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية، فنسبة كبيرة من أبناء المخيم تعمل في المجال الزراعي، والحمضيات، وبأجور زهيدة... إلا أن الهجرة إلى أوروبا دفعت بعض أبناء المخيم للهجرة للبحث عن فرص عمل، حيث يتمّ إرسال حوالات مالية لبعض العوائل والأسر التي تعيش على هذا المردود.

أما المشاريع الصغيرة فمقتصرة على المحال التجارية والحرفية وغيرها، وهناك بعض الجهات التي تقدم برامج قروض للمشاريع الإنتاجية الصغيرة، إلا أنها لا تفي بالحاجة المطلوبة لناحية قيمة القروض الصغيرة من جهة، وقلة عدد المستفيدين منها من جهة أخرى. يبلغ عدد حالات العسر الشديد المعتمدة لدى الأونروا 750 حالة تقريبًا. ويعمل 70% من العاملين في الحقل الزراعي، و5% موظفين في المؤسسات

---

[88] للمزيد انظر: مخيم برج الشمالي للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/43yBtcB

[89] للمزيد انظر مثلًا: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2023/3/23: https://refugeesps.net/p/24403، و2023/6/26: https://refugeesps.net/p/26136، و2023/10/4: https://refugeesps.net/p/26208، و2024/5/20: https://refugeesps.net/p/27795

الأهلية والأونروا، أما النسبة الباقية فهي موزعة على مجالات العمل الحر (التجارة، والبناء، والمواصلات). ويعود ذلك بشكل رئيس إلى القيود المفروضة على اللاجئ الفلسطيني من قبل الدولة اللبنانية لناحية منعه من ممارسة أكثر من سبعين مهنة، إضافة لعدم وجود مصانع أو ورش عمل إنتاجية تخص للفلسطينيين، في ظلّ تراجع الخدمات المقدمة من الأونروا، وتقليصها، في مختلف المجالات. وبالتالي، ما تزال نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين تعيش تحت خطّ الفقر، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بسبب ندرة فرص العمل ومنع الفلسطينيين من ممارسة الكثير من المهن[90].

هذه الضغوط، والوضع المتردي، دفع العديد من العائلات والأشخاص، وحتى مؤسسات المجتمع المدني، إلى القيام بالعديد من الحملات الاحتجاجية المطلبية، وإغلاق مدخل المخيم عدة مرات، وذلك احتجاجًا على سياسة الأونروا التقليصية، ووصل الحال بالكثير من الأشخاص إلى الاعتداء على مؤسسات الأونروا، وموظفيها، وأحيانًا إغلاقها لعدة أيام، لأنهم يرون أن الأونروا وُجدت لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي يجب أن تحسن خدماتها في ظلّ الضائقة المعيشية للأهالي[91].

فقد طالب المحتجون الأونروا بتقديم خدمات طبية أفضل في عياداتها، وتأمين الدواء الضروري في مواعيده، وبكميات كافية خلال كافة أيام الشهر، خصوصًا دواء المسنين، كدواء القلب، والضغط، والسكري، وتوفير الأدوية الخاصة بفقر الدم المنجلي (التلاسيميا)، خصوصًا أن هناك نحو 230 حالة تلاسيميا في المخيم، بينهم 120 طفلًا، ويحتاجون إلى أدوية واستشفاء دائم، وتركيب وحدات دم بين الحين والآخر[92].

كذلك حصلت احتجاجات واسعة على برنامج الشؤون الاجتماعية التي تقدمه الأونروا، خصوصًا حالات العسر الشديد (SHC)، حيث تراجعت تقديمات الأونروا بعد إلغاء تقديم المواد العينية، وتحويلها إلى مبالغ نقدية لا تتجاوز 33 دولار للفرد الواحد، مرة كل ثلاثة أشهر، بالإضافة الى عدم اتباع نظام التوزيع العادل بهذا الشأن، خصوصًا أو الأونروا تصنف أهالي مخيم البرج الشمالي بأنه الطبقة الأكثر فقرًا وتهميشًا وسط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وقد شهد مخيم البرج الشمالي العديد من حالات توقيف من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية بدعوى إعمار منازل دون الحصول على ترخيص من السلطات اللبنانية، وما يزال هذا الإجراء ساريًا حتى يومنا

---

[90] للمزيد انظر: الوضع الاقتصادي - مخيم البرج الشمالي، موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية: https://bit.ly/43AiRYd

[91] للمزيد انظر مثلًا: وكالة الأنباء السعودية (واس)، 2024/12/21: https://www.spa.gov.sa/874627?lang=ar&newsid=874627، وموقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2024/12/19: https://refugeesps.net/p/29623، وموقع مخيم البص، 2024/12/21: https://www.albuss.net/2024/12/blog-post_7.html

[92] للمزيد انظر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2024/12/21: https://bit.ly/3FzbJDw

هذا؛ إذ يتمّ استدعاء من يقوم بالإعمار أو ترميم المنزل دون ترخيص، وتوقيفه، وإجباره أحيانًا على هدم ما تمّ استحداثه من بناء أو إعمار[93].

الواقع التعليمي:

أما على صعيد الواقع التعليمي في المخيم، فهو في حالة تراجع كبير وسريع، حيث انخفضت نسبة النجاح في الشهادة المتوسطة الى أدنى مستوياتها، ولم تتجاوز نسبة النجاح في السنوات الأخيرة 21%، وهذا مؤشر خطير، ويخشى أن تتدنى هذه النسبة أكثر من ذلك، بعد أن قررت الأونروا بشكل مفاجئ إقفال مدرسة فلسطين المتوسطة، وإلغائها، بعد أن تعرضت للعدوان الإسرائيلي خلال الحرب على لبنان في نهاية 2024، وتحويل طلابها ودمجهم في مدرستي الصرفند وجباليا الابتدائيتين، مما أدى إلى اكتظاظ الصفوف، وبالتأكيد سينعكس ذلك سلبًا على التحصيل العلمي لجميع الطلاب في المرحلة الابتدائية والمتوسطة[94].

أما على صعيد التعليم الثانوي فيلتحق طلاب مخيم البرج الشمالي، والذين يقدر عددهم بنحو 195، بمعدل 40% من طلاب ثانوية الأقصى في مخيم الرشيدية، حسب تأكيد مدير الثانوية، ونتائجهم في الشهادة جيدة مقانة بطلاب الشهادات المتوسطة. وكثيرًا ما يطالب أهالي مخيم البرج الشمالي الأونروا بإنشاء ثانوية خاصة بهم في المخيم، أسوة بمخيمات منطقة صور، خصوصًا أن تكلفة نقل الطلاب إلى المدرسة تفوق قدراتهم المالية، أو أن تتحمل الأونروا مسؤولية نقلهم، إلا أن الأونروا تتهرب من هذا المطلب بعدم توافر التمويل، فضلًا عن عدم وجود مساحات كافية لإنشاء مدرسة جديدة في المخيم[95].

الواقع الصحي:

أما على صعيد الواقع الصحي فيعاني أهالي مخيم البرج الشمالي مشاكل مزدوجة، تتمثل بأن الأونروا أوقفت تقديم الخدمات الاستشفائية للذين تمّ تجنيسهم من سكان المخيم، باعتبار أنهم يمكنهم الاستفادة من خدمات وزارة الصحة اللبنانية، والتي يشكو الكثير منهم من تعقيدات الاستفادة من خدماتها، خصوصًا أن المستشفيات الخاصة تتمنع كثيرًا من استقبال مرضى وزارة الصحة، وأبقت الأونروا لهم خدمات الرعاية الصحية الأولية في عياداتها، كباقي المخيمات الفلسطينية في لبنان.

---

[93] للمزيد انظر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2021/6/2: https://refugeesps.net/p/17848

[94] للمزيد انظر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2024/12/18: https://refugeesps.net/p/29612

[95] للمزيد انظر مثلاً: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2021/9/2: https://refugeesps.net/p/18616، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2021/10/7: https://palinfo.com/?p=40697.

هذا الواقع انعكس سلبًا على حياة اللاجئين من سكان مخيم البرج الشمالي، لعدم قدرتهم على تغطية فرق نفقات الاستشفاء، بسبب وضعهم الاقتصادي والاجتماعي المتردي، ولا سيما حالات التلاسيميا والسرطان التي تحتاج إلى استشفاء دائم في المستشفيات الخاصة.

ويتواجد في المخيم 6 صيدليات خاصة منتشرة في المخيم، فضلًا عن 4 عيادات أسنان، وعيادتين؛ واحدة لرعاية الأمومة والتوليد، وأخرى للأطفال، والأنف، والأذن، والحنجرة، فضلًا عن وجود مستوصفين مركزيين في المخيم، يتبعان لجمعية الشفاء الطبية، ولجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، يقدمان خدمات الطوارئ، وعيادات تخصصية، فضلًا عن توافر فرق الإسعاف والطوارئ لديهم[96].

البنى التحتية:

يعاني مخيم البرج الشمالي من ضيق الطرقات والأزقة؛ فلا يوجد إلا طريق أو شارع وحيد، لا يتجاوز عرضه الخمسة أمتار للذهاب والإياب معًا، يلتف حول المخيم. وقد أنشأت الأونروا في سنة 2003 مشروعًا للصرف الصحي في المخيم، إلا أنه لم يؤخذ في الاعتبار التوسع العمراني والزيادة السكانية، فكانت أقطار الأنابيب لا تتماشى مع ضغط الصرف الصحي، ومياه الأمطار، وكثيرًا ما تسبب هذا الواقع في انسداد هذه الأنابيب، وتدفق مياه الصرف الصحي في المنازل المنخفضة في المخيم، مسببة أضرار صحية، وخراب في محتويات تلك المنازل[97].

الكهرباء:

يتغذى المخيم بالكهرباء العامة، أسوة بباقي مخيمات صور، وتتمّ متابعة صيانة الكهرباء، وتوزيعها، من خلال لجان الأحياء المشكلة لهذا الأمر... حيث يتمّ تشكيل لجنة حي لكل محول (ترانس) كهرباء، تعمل على جباية رسوم الصيانة من الأهالي، وللاهتمام به، ومتابعة شؤونه مع المستفيدين منه.

إلا أن شبكة الكهرباء بطبيعتها متقادمة، وتحتاج إلى إعادة تأهيل، خصوصًا أن شركة الكهرباء ليست معنية بصيانة الشبكات في المخيمات، وتأهيلها، بل تعمل على صيانة المحولات (الترانسات) فقط، وتقوم اللجان الشعبية في المخيم بتكليف فتي صيانة كهرباء يهتم بالصيانة والتمديدات أحيانًا، مقابل مكافأة مالية يحصل عليها من جباية اشتراكات الصيانة العامة للشبكة[98].

---

[96] البيانات من مسؤول الصحة البيئية في الأونروا في منطقة صور، ومن اللجنتين الشعبية والأهلية في مخيم البرج الشمالي.

[97] المرجع نفسه.

[98] المرجع نفسه.

المياه:

يعتمد مخيم البرج الشمالي في تأمين حاجاته من المياه من خلال الآبار الارتوازية، التي أنشأتها الأونروا في المخيم، إذ يتواجد في المخيم خمسة آبار، موزعة في عدة مناطق في المخيم، تعمل الأونروا على تزويدها بمولدات للكهرباء وبمحروقاتها. وفي السابق كانت الأونروا تزود جميع أحياء المخيم بالمياه يوميًا، إلا أن ذلك قد تغير في بداية سنة 2024، بسبب قلة التساقطات المائية في فصل الشتاء في السنوات الأخيرة، وانخفاض منسوب المياه الجوفية في الآبار، حيث قسمت الأونروا المخيم إلى قاطعين تعمل على تزويد كل قاطع بالمياه يومًا بعد يوم لمدة 5 ساعات تقريبًا، بسبب نقص التمويل، وعدم قدرتها على توفير المحروقات بشكل دائم، مما أدى إلى نقص في المياه خلال فصل الصيف، فيضطر بعض العائلات إلى شراء المياه أحيانًا[99].

المقبرة في مخيم البرج الشمالي:

يوجد في مخيم البرج الشمالي مقبرة واحدة، تقع شمال شرقي المخيم تمّ افتتاحها في ثمانينيات القرن الماضي، ولا سيما بعد أن امتلأت مقبرة مدينة صور، ومقبرة تجمع المعشوق، التي كان يُدفن فيهم موتى أهالي مخيم البرج الشمالي أيضًا. وقد شارفت مقبرة مخيم البرج الشمالي على الامتلاء، وليس هناك مساحات مجاورة، أو إضافية للتوسع بها، وقد يضطر الأهالي في كثير من الأحيان إلى فتح قبور موتاهم القديمة، والدفن فوقها، وذلك للتغلب على أزمة المقابر في المخيم والجوار. وفي ظلّ غياب الحلول الرسمية، أطلق عدد من الناشطين في المخيم مبادرات لجمع التبرعات بهدف شراء قطعة أرض بديلة، تعتمد على إسهام الأهالي بـ 50 دولاراً لمرة واحدة، ويمكن دفعه على دفعات، بهدف تأمين المبلغ اللازم لشراء الأرض، وتجهيزها لدفن الموتى. يأتي ذلك بعد وعود سابقة من دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية بتوفير التمويل اللازم لشراء الأرض[100].

مخيم البرج الشمالي للاجئين الفلسطينيين[101]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 26,569 لاجئ مسجل	التعليم	بطالة عالية
ثلاث مدارس	شبكة الأمان الاجتماعي	بنية تحتية تالفة
مركز صحي واحد	الإعاقة	
	الصحة	
	مركز البرامج النسائية	

[99] المرجع نفسه.

[100] للمزيد انظر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/2/19: https://refugeesps.net/p/30127

[101] للمزيد انظر: مخيم البرج الشمالي للاجئين، موقع وكالة الأونروا، https://bit.ly/3FDjOah

مخيم الرشيدية

مخيم الرشيدية هو من أكبر المخيمات الفلسطينية في منطقة صور. إذ يبعد هذا المخيم نحو 5 كلم جنوبي مدينة صور ويبعد عن الحدود الفلسطينية ما يقارب 12 كلم.

يبلغ عدد سكان مخيم الرشيدية نحو 36,600 نسمة، والمسجلين في سجلات الأونروا، ويخضع هذا المخيم لإجراءات وسيطرة الجيش اللبناني الأمنية.

الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:

يعمل معظم سكان مخيم الرشيدية في الأعمال التقليدية الحرفية، فالبعض لديه محال تجارية صغيرة وورش صناعية صغيرة، والبعض الآخر في العمل المياوم في الزراعة والأعمال الحرفية، وهناك عدد بسيط منهم يعمل لدى وكالة الأونروا في قطاع التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، وغيرها.

لم يطرأ، خلال الأعوام الأخيرة، أي تحسن في أوضاع المخيم في شتى المجالات، إذ يعاني المخيم من ارتفاع نسبة البطالة، والتي قد تصل إلى 85 % وسط الشباب، ونسبة الفقر تخطت 90%، حسب المسح الاجتماعي الاقتصادي التي أجرته الأونروا وبعض مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مؤخرًا[102].

ونسبة التسرب المدرسي مرتفعة، حيث وصلت إلى 12%، مما يدفع الكثير من شباب المخيم إلى الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا، فمنهم من يصل، ومنهم من يقع فريسة تجار البشر، ويخسر أمواله، ويتمّ إلقائهم في عرض البحر من قبل المهربين والسماسرة، مقابل السواحل القبرصية، أو اليونانية، أو الإيطالية، معرضين حياتهم للموت غرقًا.

أما بالنسبة لخدمات الأونروا فلم يطرأ أي تقدم يذكر في جميع القطاعات التي تشرف عليها:

التعليم:

ما يزال الواقع التعليمي يعاني من حالة تراجع دراماتيكي، وهذا ما تظهره نتائج الامتحانات الرسمية، ولا سيما شهادة البر يفيه، والتي لم تتجاوز نسبة النجاح فيها في السنوات الأخيرة 35%، وبارتفاع نسبة التسرب المدرسي سنويًا. والتحاق ما نسبته 25% من الطلاب نحو التعليم المهني "معهد سبلين مثلًا".

للأونروا 4 مدارس في مخيم الرشيدية، اثنتان للمرحلة الابتدائية، وهي مدرسة عين العسل للبنين، ومدرسة القادسية للبنات، وكذلك هناك مدرسة النقب المتوسطة المختلطة للبنين والبنات، فضلًا عن ثانوية الأقصى المختلطة، وهي مخصصة للطلاب الثانويين من مخيمي البرج الشمالي والرشيدية.

[102] للمزيد انظر: ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2023/6/3.

يقدر طلاب المدارس في مخيم الرشيدية حسب تقديرات الأونروا بنحو 1,500 طالب وطالبة في مختلف المراحل الدراسية في نظام الدوام الصباحي الواحد.

الصحة:

ما زالت الأوضاع الصحية على حالها... حيث يلجأ اللاجئون الفلسطينيون في المخيم إلى عيادة الأونروا، والتي تتراجع خدماتها عامًا بعد عام، بسبب إلغاء يوم السبت من الدوام الرسمي، بالإضافة إلى التأخر في توفير الأدوية الضرورية للمسنين، من أدوية القلب، والضغط، والسكري، مما يضطر الأهالي إلى شرائها على نفقتهم الخاصة، وكثيرًا ما تكون هذه الأدوية غير ملائمة للحالات المرضية المستعصية.

أما على صعيد مستشفى بلسم، التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فخدماتها محدودة، تقتصر على تقديم بعض خدمات الاستشفاء، وبعض العمليات من المستوى الثاني، وتتعاقد الأونروا مع بعض المستشفيات الخاصة في منطقة صور، مثل مستشفى حيرام، واللبناني الإيطالي، وجبل عامل، لتقديم الخدمات الطبية للاجئين الفلسطينيين من المخيم، ولكن بنسب تغطية تتراجع بشكل تدريجي لا تتجاوز 50% من تكلفة هذه الخدمات.

يوجد في مخيم الرشيدية 10 صيدليات خاصة، منتشرة في جميع أرجاء المخيم، وتعمل على توفير الدواء والمستلزمات الطبية الأخرى من المستودعات الخاصة، التي تعمل في تجارة الأدوية، وتسويقها. يعمل في هذه الصيدليات تقنيين يقومون بصرف الدواء للمرضى. إلا هذه الصيدليات تُعدّ صغيرة، وليس لديها الإمكانيات لتوفير جميع الأدوية، فكثيرًا ما يلجأ المرضى للبحث عن الدواء في صيدليات خارج المخيم.

أما بالنسبة للعيادات التخصصية فمعظمها عيادات للأسنان تصل إلى 7 عيادات، وعيادتين للأطفال، وعيادة أذن وأنف وحنجرة.

البنى التحتية:

أما على صعيد الصحة البيئية، فإن الأونروا تشرف على إزالة النفايات يوميًا. وقد تمّ إنشاء مشروع لتصريف الصرف الصحي والمياه الآسنة ومياه الأمطار.

وما زالت عملية إدخال مواد البناء تخضع لإجراءات معقدة من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية، كإصدار التصاريح، ومحدودية الكميات المسموح بإدخالها، والتي لا تكفي الاحتياجات المطلوبة، فهذا الوضع يجعل الأرض خصبة لاستغلال السماسرة والتجار.

وواقع البنية التحتية والطرقات في مخيم الرشيدية ليست أحسن حالًا من باقي المخيمات الفلسطينية، فالشوارع والطرقات وقنوات صرف مياه الأمطار تحتاج إلى إعادة تأهيل، خصوصًا أن الأونروا لم تقم بتأهيل هذه الطرقات والأزقة منذ نحو 10 سنوات.

وفي سياق متصل، ونتيجة الموقع الجغرافي للمخيم، والذي يقع على شاطئ البحر، فإن الكثير من المنازل، والتي تقدر بـ 75 منزلًا، تتعرض سنويًا لأمواج البحر العاتية، ولا سيما في فصل الشتاء، والتي تدخل تلك المنازل مهددة إياها بالانهيار، فضلًا عن تخريب محتوياتها من الأثاث والملابس، حيث ما تزال السلطات اللبنانية تعارض حتى يومنا هذا بناء سد بحري، أو جدار كاسر للأمواج يحمي هذه المنازل.

الحديقة العامة:

افتتحت الأونروا، وبالتنسيق والتعاون مع الإتحاد الأوروبي واليونيسيف حديقة عامة ترفيهية مجانية للأطفال في مخيم الرشيدية في سنة 2020، وذلك بالقرب من مدرسة عين العسل الابتدائية. ويتوافر في الحديقة العامة العديد من المعدات والألعاب، التي تمكن الأطفال من اللعب والاستمتاع بأوقات الفراغ لديهم، فهي الملاذ الآمن الذي يوفر لهم اللعب بعيدًا عن الدراجات النارية، والسيارات، خصوصًا في أيام العطل المدرسية والأعياد[103].

الكهرباء:

أما بالنسبة للكهرباء فما تزال شبكة الكهرباء قديمة ومتهالكة، خصوصًا الشبكة الرئيسية من المصدر معلقة بالهواء على أعمدة قديمة، وتتعرض دائمًا للأعطال، فالأسلاك والكوابل تتعرض للاحتراق بين الحين والآخر، والمحولات (الترانسات) كثيرة الأعطال، خصوصًا في فصل الشتاء، بسبب الحاجة المتزايدة للطاقة ومحدودية الكمية المتوافرة. ويضطر الأهالي للاستعانة بكهرباء المولدات الكهربائية المنتشرة في المخيم، والتي تبلغ متوسط فاتورة الاشتراك للعائلة شهريًا نحو 100 دولار. ويلجأ البعض الآخر لتركيب أنظمة طاقة شمسية للتغلب على مشكلة عدم انتظام الكهرباء العامة في المخيم.

المياه:

على الرغم من أن المخيم فيه الكثير من البرك، ومنابع المياه، إلا أنه ما يزال يعاني من أزمة في المياه خلال فصل الصيف، بسبب سوء تنفيذ شبكات المياه من قبل متعهدي الأونروا، ومحدودية ساعات ضخ المياه، والتي لا تتجاوز الثلاث ساعات يوميًا... وقد قامت إحدى جمعيات المجتمع المدني بحفر أبار

[103] للمزيد انظر: ملاذ آمن: تحويل مخيمات لاجئي فلسطين في لبنان إلى مساحات آمنة للأطفال، موقع وكالة الأونروا، 2024/8/5: https://bit.ly/4kgEDHC

ارتوازية في بعض أحياء المخيم، لمساعدة الأهالي على تأمين الحدّ الأدنى من احتياجاتهم من المياه، وبالرغم من ذلك فما تزال الحاجة إلى المياه تتزايد بسبب الكثافة السكانية في المخيم.

على الصعيد الأمني:

يخضع المخيم لسيطرة الجيش اللبناني، من حيث الدخول والخروج من وإلى المخيم، حيث يتمّ التحقق من الأفراد من خلال حواجز تفتيش حول المخيم. ويتمّ منع دخول الأجانب إلى المخيم دون الحصول على ترخيص من الجهات الأمنية اللبنانية. وتقوم حواجز ونقاط التفتيش التابعة للجيش اللبناني من منع إدخال مواد البناء للمخيم منذ سنة 2007، دون الحصول على ترخيص. حتى أن الأونروا لا تتمكن من تنفيذ أي برنامج إنمائي داخل المخيم، أو بناء، أو ترميم لمؤسساتها، أو لمنازل وطرقات المخيم، دون الحصول على ترخيص من وزارة الدفاع اللبنانية.

كذلك يقوم الجيش اللبناني بمتابعة ملف المطلوبين بقضايا تخل بالأمن، أو من لديهم جنح، أو جرائم، بالتنسيق مع لجنة الارتباط التابعة للفصائل الفلسطينية، التي تعمل على تسليم المخلين بالأمن للجيش اللبناني، الذي يحولهم بدوره إلى قوى الأمن الداخلية أو الأجهزة القضائية ذات الصلة.

اللجان الشعبية والأهلية:

تتواجد في مخيم الرشيدية لجنتين شعبية وأهلية لمتابعة الملفات المطلبية للاجئين الفلسطينيين، سواء لدى الأونروا، أم البلديات المجاورة، وكذلك لدى القوى الأمنية اللبنانية، وذلك لتسهيل القضايا الخدماتية العالقة لدى الجهات المعنية، وحلّها. وكثيرًا ما تنظم هذه الهيئات الشعبية وقفات احتجاجية مطلبية أمام مكاتب الأونروا، أو الهيئات الدولية، كالصليب الأحمر الدولي، وغيرها، لتسليط الضوء على معاناة اللاجئين الفلسطينيين، والمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية، والتخفيف من الإجراءات المتشددة التي تفرضها السلطات الأمنية اللبنانية على اللاجئين في المخيم.

مقابر مخيم الرشيدية:

يوجد في مخيم الرشيدية ثلاث مقابر، الأولى تقع في حرم الكنيسة، وقم تمّ البدء بالدفن بها منذ الخمسينيات من القرن الماضي وقد امتلأت مطلع السبعينيات، حيث اضطرت فعاليات المخيم إلى تأمين مقبرة جديدة، تقع جنوبي غرب المخيم على شاطئ البحر، والتي تمت توسعتها عدة مرات، ولم يعد بجانبها مساحات إضافية من الأراضي يمكن التمدد إليها، فاضطرت فعاليات المخيم واللجنة الأهلية إلى

تأمين مقبرة جديد، تقع عند مدخل المخيم الشمالي، والتي تمّ افتتاحها للدفن خلال سنة 2024، وتقدر مساحتها الاستيعابية بنحو 750 قبرًا.

مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين[104]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 36,595 لاجئ مسجل.	التعليم.	العديد من المساكن بحاجة إلى إعادة تأهيل شديدة.
4 مدارس، بما فيها مدرسة ثانوية واحدة.	الصحة.	محدودية فرص العمل.
مركز صحي واحد.	شبكة الأمان الاجتماعي.	الحاجة لبناء سد بحري .
	مركز البرامج النسائية.	

[104] للمزيد انظر: مخيم الرشيدية للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/4jALDhr

مخيم الجليل (ويفل)

عند مدخل مدينة بعلبك الجنوبي، وعلى مقربة من قلعتها التاريخية، يقع مخيم الجليل، أحد أصغر مخيمات اللجوء الفلسطيني في لبنان، والذي لا تتعدى مساحته 0.4 كم^2. والمخيم هو المخيم الوحيد الرسمي في محافظة البقاع، التي تستضيف أيضًا تجمعات فلسطينية أخرى مثل بر إلياس، وتعلبايا، لكن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في المحافظة تبقى الأقل مقارنة بالمحافظات الأُخرى في لبنان. تفصل المخيم عن العاصمة بيروت مسافة 90 كم، وعن الحدود مع فلسطين نحو 127 كم.

تاريخ إنشاء المخيم:

في سنة 1949 قررت السلطات اللبنانية إقامة مخيم للاجئين الفلسطينيين في منطقة البقاع، وتمّ اختيار ثكنة عسكرية قديمة مهجورة، كانت تُستخدم خلال الانتداب الفرنسي، ويضمّ البناء سكن الضباط، والجنود، وإسطبلات الخيل. وعليه نقلت مجموعات من الفلسطينيين من منطقتي بنت جبيل الحدودية، وعنجر البقاعية، إلى ثكنة "ويفل"، فحمل المخيم رسميًا اسم ويفل على اسم القائد في الجيش البريطاني أرشيبالد ويفل (Archibald Wavell)، قبل أن يتحول لاحقًا إلى "الجليل" في أوائل سبعينيات القرن الماضي، عندما قرر السكان أن يطلقوا على مخيمهم اسم منطقة "الجليل" في فلسطين التي ينحدرون منها.

يبلغ تعداد سكان مخيم الجليل نحو 9,993 لاجئ مسجل عند وكالة الأونروا، وبسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، وقلة فرص العمل في لبنان، فقد هاجرت أعداد كبيرة من عائلاته الى أوروبا، وخصوصًا الدانمارك، وألمانيا، والسويد، وإلى بعض الدول العربية، بحثًا عن العمل والاستقرار. حتى بات المخيم يطلق عليه اسم مخيم الدانمارك.

يعاني هذا المخيم، كغيره من المخيمات، من ضيق طرقاته وأزقته، وأن مساحة البيوت صغيرة جدًا، بحيث لا تتسع لأكثر من 4 أشخاص على الأكثر، بينما يضطر للعيش فيها ما يعادل من 6 الى 7 أشخاص وأحيانا عائلتان، وقد يضطر السكان لبناء حواجز خشبية في الغرفة نفسها لتقسيمها الى أكثر من غرفة، أو لإنشاء حمام، أو مطبخ، ناهيك عن سوء المناخ فهو بارد جدًا في فصل الشتاء، وحار جدًا في فصل الصيف، حيث يضطر الأهالي لاستخدام المدافئ خلال فصل الخريف وطيلة فصل الشتاء، وتتكبد العائلات مبالغ نقدية كبيرة لتأمين محروقات التدفئة، من غاز، أو مازوت، وأخشاب، في ظلّ ظروف معيشية صعبة، بسبب عجز الكثير من العائلات على توفير متطلباتها من مواد التدفئة خلال فصل الشتاء القارس.

يمارس معظم سكان هذا المخيم العمل المياوم، سواء في الزراعة في سهل البقاع المجاور، خصوصًا أن المخيم يقع في سهل البقاع الزراعي، ومعظم هذه الأعمال هي أعمال موسمية تتوقف خلال فصل الشتاء، بسبب الثلوج والجليد، وتصبح الكثير من العائلات بلا دخل، مما يزيد من معاناتهم، وازدياد حالات الفقر. ويعمل بعض الأفراد في أعمال البناء، وبعض الأعمال الحرفية الأخرى، كصيانة السيارات، وأعمال الألمنيوم، وتمديدات كهرباء المنازل.

الو اقع الديموجرافي:

يرسم الجليل، كغيره من المخيمات، خريطة الجغرافيا القروية لسكانه الذين أتوا من منطقة الجليل في فلسطين، وأبرز هذه القرى: لوبية، وصفورية، والمجيدل، وفراضة، وحطين، وسعسع، وسحماتا، وشفاعمرو، وغيرها...

أمّا بالنسبة إلى عدد السكان، كان المخيم يضمّ نحو 2,800 نسمة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، ووصل العدد إلى نحو 5 آلاف سمة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي. أمّا في بداية العشرينيات من هذا القرن، فيبلغ عدد اللاجئين المسجلين رسميًا في سجلات الأونروا نحو 9,993 لاجئ، فيما تشير مصادر اللجنة الشعبية إلى 3,500 لاجئ يسكنون المخيم (نحو 560 عائلة)، و3,200 (نحو 540 عائلة) يقيمون خارجه في أحياء مجاورة، أو في مدينة بعلبك وضواحيها، بسبب الاكتظاظ في مساحة المخيم الصغيرة.

كذلك استقبل المخيم، منذ بداية الأزمة السورية (2011)، عددًا لا بأس به من النازحين، وخصوصًا من أبناء مخيم اليرموك، وهو الأمر الذي زاد في العبء على صعيدي السكن والخدمات. وحاليًا هناك نحو 600 عائلة فلسطينية من نازحي سورية في المخيم، مما يسبب أزمة سكنية خانقة في المخيم فضلًا من زيادة الضغط على البنية التحتية للمخيم والتي هي غير مهيأة لهذا العدد الكبير من السكان[105].

التعليم في المخيم:

يضمّ المخيم مجمع مدارس للأونروا يحمل اسم ثانوية الجليل المختلطة، التي تضمّ صفوف المراحل الثانوية، والمتوسطة، والابتدائية. وبحسب مصادر اللجنة الشعبية، يبلغ عدد طلاب المرحلتين الثانوية والمتوسطة 335 طالبة وطالبًا، بينما يبلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية 580 طالبة وطالبًا، ويلتحق فيها طلاب المخيم والطلاب من مدينة بعلبك. أما الواقع التعليمي في المخيم فهو الى حدّ ما أفضل من كل

[105] البيانات من اللجنة الشعبية في مخيم الجليل.

المخيمات الأخرى، بسبب قلة عدد الطلاب في الصفوف، وانسجامهم فيما بينهم، وبسبب حالات القرابة والنسب بين عائلاتهم ،مما انعكس استقرارًا على العملية التعليمية، ناهيك عن تمسك الجميع بالعادات، والتقاليد، والاحترام المتبادل بين الطلاب ومعلميهم. إلا أن الواقع الاقتصادي المتردي في لبنان وعدم توافر فرص العمل للخريجين، بالإضافة الى الحرمان من الحقوق المدنية، جعلت الكثير من التلاميذ يفضلون التعليم المهني بدل التخصصات في مجالات علمية نوعية، وتعاني هذه المدارس نقصًا في وجود مختبر حديث متطور. لكن على الرغم من كل المعوقات فإن نسبة النجاح في الامتحانات الرسمية تُعدّ من الأفضل بين المخيمات، والتسّرب المدرسي يكاد يكون معدوم في المخيم.

بالنسبة إلى رياض الأطفال، هناك ثلاث روضات تابعة لجمعيات محلية: روضة الأقصى، وروضة الإنعاش، وروضة بيسان.

الصحة:

في المخيم عيادة للأونروا تضمّ قسم صحة عامة، يقدم الرعاية الصحية الأولية لسكان المخيم، من الأطفال، والنساء، والمسنين، فضلًا عن قسم لطب الأسنان، ومختبرًا، وصيدلية، بالإضافة إلى طبيب قلب، وطبيبة نسائية مرة أسبوعيًا. وهناك مستوصفان؛ أحدهما تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ويقدم خدمات الصحة العامة، ويضم مختبرًا، وعيادة أسنان. ومستوصف بلال بن رباح، الذي يضمّ قسم صحة عامة، وعيادة أسنان، وصيدلية، ومختبرًا، وقسمًا للعلاج الفيزيائي. ويستفيد من خدمات الصحة الفلسطينيون المقيمون في المخيم ومحيطه، أمّا الفلسطينيون في التجمعات الأخرى، مثل بر إلياس وتعلبايا، فالأونروا تقدم لهم الخدمات في أماكن تجمعهم.

لذلك فالواقع الصحي ليس بأحسن حالًا من باقي المخيمات، إذ تنتشر أمراض الربو، والحساسية، والأمراض التنفسية، والأمراض المزمنة الأخرى؛ كالضغط، والسكري، وأمراض القلب، وغيرها، بسبب الرطوبة في المنازل، وغياب الشروط الصحية فيها، في ظلّ تراجع خدمات الأونروا، وارتفاع الفاتورة الاستشفائية في المستشفيات الخاصة. فعيادة الأونروا تقدم خدمات لنحو 4,444 مستفيد من داخل المخيم وخارجه، مثل سكان ثكنة غورو، والتجمعات الفلسطينية الأخرى في المنطقة. إلا أن هذه العيادة لا توفر الدواء الكافي والمطلوب، سواء للمعاينة اليومية، أم أدوية الأمراض المزمنة للمسنين، مما يضطر الأهالي أحيانًا إلى شرائه على نفقتهم الخاصة. أما بالنسبة للعمليات الجراحية فان الأونروا تغطي هذه العمليات بنسب مختلفة، سواء كانت العملية الجراحية من المستوى الثاني أم المستوى الثالث. ويتمّ تحويل المرضى من مخيم الجليل الى مستشفى رياق، أو الى مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في بر إلياس- البقاع.

ينتشر في المخيم 6 صيدليات، سواء داخل المخيم أم على الشارع الرئيسي للمخيم، تعمل على توفير جميع أنواع الدواء والذي يغلب عليه الدواء السوري..

البنى التحتية:

تتولى الأونروا إزالة النفايات يوميًا من المخيم، وكانت تعتمد في السابق على موظفين على هذا البرنامج. أما الفترة الحالية فقد تقاعد العمال السابقين، وتعتمد الأونروا في إزالة النفايات من المخيم على عمال يعملون على برنامج العمل مقابل المال (KFW)، ولم تقم الأونروا بتوظيف موظفين جدد بدل المتقاعدين، مما قد يسبب إرباكًا في حال توقف برنامج العمل مقابل المال بشكل مفاجئ.

المياه:

تشرف الأونروا على عملية تأمين المياه في المخيم، من خلال آبار جوفية، وخزانين كبيرين. أمّا مياه الشرب فيضطر السكان إلى شرائها، علمًا بأن الأونروا متعاقدة مع مصلحة مياه بعلبك لتأمين المياه، لكن الكمية غير كافية، وغير صالحة للشرب أيضًا. وقد أنشأت إحدى الجمعيات محطة تكرير للمياه، وتُعقّم باستمرار، ويستفيد منها أبناء المخيم داخل المخيم وخارجه. ويُشار هنا إلى المعاناة بسبب تلوّث مياه الآبار الجوفية، وشحها في كثير من الأحيان. وكانت قد جرت سابقًا عدة محاولات من قبل قسم الهندسة في الأونروا لتعميق الآبار المتوافرة، من أجل تحسين مصادر المياه كمًا ونوعًا، لكن هذه الجهود باءت بالفشل إذ بيّنت الفحوصات المخبرية أن المياه المستخرجة ملوثة، وغير صالحة للشرب.

الكهرباء:

تتمّ تغذية المخيم بالكهرباء، بصورة عامة، عن طريق مؤسسة كهرباء لبنان، بواقع ساعتين تغذية يوميًا، حيث تتوافر في المنازل ساعات كهربائية، وعدادات رسمية، ويقوم الجباة بتحصيل الرسوم بشكل دوري، لكن التعديات على الشبكة العامة كثيرًا ما تؤدي إلى احتراق المحولات (الترانسات)، فيقوم فريق الصيانة في اللجنة الشعبية بإصلاح الأعطال. وبسبب الأزمة الاقتصادية، التي ضربت لبنان منذ أواخر سنة 2019، فإن القسم الأكبر من الكهرباء تؤمنه المولدات الخاصة، عبر الاشتراكات المدفوعة شهريًا، حيث تصل تكلفة 5 أمبير شهريًا لمئة دولار. لكن تفاقم الأزمة أضطر بعض العائلات إلى وقف الاشتراكات والاعتماد على وسائل بديلة وقديمة للإنارة، كالإنارة من خلال البطاريات، بينما لجأ قسم من سكان المخيم إلى تركيب أنظمة للطاقة الشمسية، للتغلب على أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

الوقود:

يعاني أبناء مخيم الجليل من قساوة المناخ. وإذا كان سكان المخيم قادرين على تحمّل حرّ الصيف الشديد، فإن قساوة البرد، والثلوج تفاقم معاناتهم؛ إذ إن ارتفاع أسعار المازوت منذ أواخر سنة 2019 لا يتيح للجميع إمكان تخزين كميات كافية لتشغيل الصوبيات (المواقد). وعلى الرغم من أن الأونروا وبعض الجمعيات غير الحكومية تقدم كميات محدودة من المازوت، حيث قدمت الأونروا خلال شتاء 2024-2025 ما قيمته 300$ أمريكي، أي بواقع برميلين مازوت في السنة، وهذه الكميات غالبًا لا تكفي، مما يضطر العائلات إلى شراء كميات إضافية، ناهيك عن أسقف المنازل المتقادمة، والتي تتسرب منها المياه خلال المطر الشديد، فتزيد من رطوبة الجدران والأسقف، وتؤدي بالتالي إلى انتشار أمراض الرشح والربو والحساسية والروماتيزم خلال هذا الفصل.

مخيم الجليل (ويفل) للاجئين الفلسطينيين[106]:

إحصائيات	البرامج الموجودة في المخيم	المشاكل الرئيسة
أكثر من 9,993 لاجئ مسجل	الصحة	ظروف معيشية سيئة
مدرسة ثانوية واحدة تضم 915 طالبًا وطالبة	التعليم	محدودية فرص العمل
مركز صحي واحد	شبكة الأمان الاجتماعي	
	الإعاقة	
	مركز البرامج النسائية	

[106] للمزيد انظر: مخيم الجليل (ويفل) للاجئين، موقع وكالة الأونروا: https://bit.ly/43myrrE

الخاتمة

تكشف البطاقات الميدانية الواردة في هذا التقرير عن **صورة شديدة القسوة لواقع اللجوء الفلسطيني في لبنان**، حيث تترسخ أزمات متعددة الأبعاد: من حرمان قانوني ممتد منذ عقود، إلى بنية خدمية منهارة، مرورًا بحصار فعلي على حقوق العمل، والملكية، والحركة، والكرامة. هذه المخيمات لم تَعد مجرد "أماكن سكن مؤقت"، بل تحوّلت إلى **مساحات للتهميش الممنهج، والعيش على هامش الدولة والمجتمع**.

إن تكرار المؤشرات السلبية بين المخيمات المختلفة، في الصحة، والتعليم، والسكن، والبنى التحتية، لا يعكس خللًا موضعيًا، بل **سياسة تخلٍّ تدريجي** عن مسؤوليات قانونية وأخلاقية تقع على عاتق:

- **الدولة اللبنانية**: بصفتها دولة مضيفة، وملتزمة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- **ووكالة "الأونروا"**: بصفتها الجهة الحصرية المعنية بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- **والمجتمع الدولي**: الذي ما يزال يقف عاجزًا أمام جريمة نزع الحقوق الجماعي عن أكثر من 250 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان.

أمام هذا الواقع، لم تَعد الاستجابة الجزئية أو الطارئة كافية، بل هناك حاجة إلى **تحول نوعي في مقاربة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، من الإغاثة الطارئة إلى الحماية الشاملة والتنمية الكريمة.

توصيات ختامية

1. **التعامل مع المخيمات الفلسطينية كمساحات سكنية كاملة الحقوق**، تستحق خططًا تنموية، وبيئية، وإدارية، تحفظ كرامة سكانها، وتُخرجها من معادلة الإهمال والتهميش.
2. **رفع القيود القانونية اللبنانية عن حقّ اللاجئ الفلسطيني في العمل، والتملك، والتنقل**، بما يتوافق مع المعايير الدولية، ومع مبدأ عدم التمييز الوارد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
3. **تحسين تمويل وخدمات الأونروا**، وتوفير برامج مستدامة تشمل التوظيف، والتعليم، والرعاية الصحية، والتأهيل، بما يلبي احتياجات اللاجئين وفق حجم الأزمة، مع محاسبة المسؤولين عن الإخفاقات المتكررة في أداء الوكالة.
4. **إشراك اللاجئين أنفسهم، عبر مؤسساتهم وممثليهم، في بلورة السياسات والبرامج التي تخصهم**، بدلًا من السياسات الفوقية التي فشلت في تحقيق التحول المنشود.
5. **تفعيل المساءلة الدولية** بشأن الانتهاكات الواقعة بحقّ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولا سيما في ما يتعلق بالقيود القسرية على السكن، والتعليم، والصحة، والحقّ في مستوى معيشي لائق.
6. **إعادة الاعتبار لمسؤولية المجتمع الدولي تجاه حلّ عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين**، وفقاً لأحكام القانون الدولي، بوصفها المدخل الجذري لإنهاء المعاناة، لا مجرد إدارتها.